تعارُض
المانع والمقتضي
(في ضوء التراث النحوي والصرفي)

إعداد

د.عادل محمود محمد سرور

المدرس بقسم اللغويات

مقدمة

تعارُضُ المانع والمقتضي

(في ضوء التراث النحوي والصرفي)

د.عادل محمود محمد سرور
المدرس بقسم اللغويات

الحمد لله رب العالمين المُنْزِلِ أكملَ كُتُبِه بلسانٍ عربيٍّ مبين ، لا ريبَ فيه ولا تعارُضَ ولا تناقض ، سبحانه هو المانِعُ الناصرُ أهْلَ دِينِهِ المستمسكين بكتابه من عدوِّهم بفضله ، والمانعُ أهلَ الشقاوة من دخول جنته بعدْلِه .

والصلاة والسلام على من كان خلقه القرآن ، سيِّدِنا محمد الذي تنزَّه اسمه عن التصغير والتحقير، وكمَّلَه ربُّه بالجمال والجلال ؛ فاقتضى ذلك له المحبَّةَ والتقدير والتوقير ، وعلى آله وأصحابه الذين نَحَوْا طريقتَه ، وتحقَّقُوا بمحبَّتِه ، وصرفُوا هِمَّتَهم في اتِّباعِه طلبًا لرضا الله ؛ فأحبَّهم ربُّهم ومنحهم رضاه .

وبعد : فإنَّ من القواعد الكلية المشتركة بين علماء أصول الفقه وعلماء أصول النحو قولهم : " إذا تعارض المانع والمقتضِي يُقَدَّم المانع " (١)

---

(١) ينظر من كتب أصول الفقه: "الأشباه والنظائر" ص ١١٥، و"المنثور في القواعد" ص ٣٩٧ ، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله ص ٣٢١ . ومن كتب أصول النحو: الاقتراح في علم أصول النحو للحافظ السيوطي تحقيق أ د / حمدي عبد الفتاح مصطفى ص٢٤٢، وفيض الانشراح من روض طيّ الاقتراح للإمام =

وإنما كانت هذه المقولة من القواعد الكلية عند علماء أصول الفقه لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشدُّ من اعتنائه بالمأمورات لحديث: (... ما نهيتُكُم عنه فاجتنبوه وما أمرتُكُم به فأتُوا منه ما استطعتم)(١).

ويمكن القول بأنَّ علماءَ أصول النحو جعلوا تلكمُ المقولة من القواعد الكلية عندهم أيضا ؛ لأن اعتناء العرب في كلامهم وكلماتهم بالمانع أشدُّ من اعتنائهم بالمقتضي .

هذا ولم أجد ـ فيما اطَّلَعْتُ عليه ـ أحدًا تناول هذه القاعدة بالدراسة في التراث النحوي أو الصرفي ؛ فقمت باستقراء كثير من كتب التراث النحوي والصرفي بداية من كتاب سيبويه وانتهاءً بحواشي المتأخرين من النحويين فأحصيتُ مسائل كثيرة تتفرع على هذه القاعدة الأصولية؛ فاستخرتُ الله تعالى في دراسة هذه القاعدة وأهم المسائل المتفرعة عنها ـ في ضوء التراث النحوي والصرفي ـ تحت عنوان: (تعارُضُ المانع والمقتضي ـ في ضوء التراث النحوي والصرفي)

الفاسي – تحقيق أ د / محمود يوسف فجال ٢: ١١٢٥، والإصباح قي شرح الاقتراح لـ أ د / محمود يوسف فجال ص ٤٠٦ .

(١) ينظر شرح القواعد الفقهية ص ٢٤١ ، والحديث في صحيح ابن حبان ١ / ١٩٨ ، و"شرح مسلم" ٩/ ١٠١ ،١٠٢ ، ونَصُّه : عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ذروني ما تركتُكُم فإنما هَلَكَ من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، ما نهيتكم عنه فانتهوا وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم ". واستدل كثير من شرَّاح الحديث به على أنَّ اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتنائه بالمأمورات ؛ لأنه أطلق الاجتناب في المنهيات ولو مع المشقة في الترك ، وقيَّد في المأمورات بقدر الطاقة .

وأما الغاية من اختيار هذه الدراسة فهي الوصول إلى ثلاثة أهداف:

الأول : بيانُ المراد بـ " تعارض المانع والمقتضي " .

الثاني : بيانُ أنَّ عناية العربية بالمانع أشدُّ من عنايتها بالمقتضي إذا وردا على محل واحد ، وذلك من خلال استظهار المسائل المتفرِّعة عن القاعدة الكلية المعنيِّ بدراستها.

الثالث : بيانُ عناية العربية باللفظ والمعنى ؛ إذْ بالنظر إلى المسائل النحوية والصرفية التي قمت بدراستها وجدت أن تقديم المانع على المقتضي . إذا تعارضا . إما أن يكون المانع فيه راجعًا إلى اللفظ ، أو إلى المعنى .

هذا وتأتي هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، ثم خاتمة.

أما التمهيد فلبيان المراد من تعارض المانع والمقتضي ، وتوضيح القاعدة .

وأما المبحث الأول فعنوانه: من المسائل النحوية المتفرعة عن تقديم المانع على المقتضي.

وقد ذكرت فيه عشرين مسألة مختارة من أبواب نحوية متنوعة كنماذج يمكن القياس عليها ، ورتَّبْتُها على حسب ترتيب ألفية ابن مالك .

وأما المبحث الثاني فعنوانه: من المسائل الصرفية المتفرعة عن تقديم المانع على المقتضي.

وقد ذكرت فيه عشر مسائل مختارة من أبواب صرفية متنوعة كنماذج يمكن القياس عليها أيضًا، ورتَّبْتُها على حسب ترتيب شرح شافية ابن الحاجب .

وأما الخاتمة فسأذكر فيها أهم النتائج التي أسفر عنها البحث .

اللهم إنِّي أسألك أن توفقني وجميع المسلمين في الأقوال والأعمال لإخلاص النيَّة ولا تجعلنا مِمَّن أضلَّه هواه ، وأنْ تسترَ عَجْزَنا ، وتمحوَ عنا كلَّ ذنب جَنَيْناه .آمين.آمين. آمين، وسلامٌ على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تمهيد

المراد بالمانع والمقتضي

المانع : هو ما يَمْنَعُ من حصول الشيء وهو خلاف المقتضي .(١) وحدَّه الشيخُ زكريا الأنصاري بقوله : " هو ما يلزم مِنْ وجوده العدمُ ولا يلزم من عدمه وجودٌ ولا عدم ".(٢)

والمُقْتَضِي : هو اسم فاعل من الاقتضاء وهو الإيجاب أي: الطلب ، يقول الجرجاني : " الاقتضاء هو طلب الفعل مع المنع عن الترك وهو الإيجاب". (٣) والمراد بالمقتضي ما يعُمُّ السببَ والعلة ؛ ولذا عرَّفه علماءُ أصول الفقه بأنه السبب والعلة في لسان الحكم بما يلزم من

---

(١) ينظر المعجم الوسيط (م ن ع) ، هذا والمانع: اسم من أسماء الله الحسنى وهو اسم فاعل من منَع يمنَع، ومعناه الذي يمنع من الوقوع في الأشياء المهلكة بما يدبِّره من الموانع والأسباب ، ويدفع البلاء عمَّن شاء كيف شاء ، أو الذي يمنع العطاء عمن شاء ؛ فمنعه سبحانه حكمة ، كما أن عطاءه جودٌ ورحمة . وينظر تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني ص ٨٦ ، وسلاح المؤمن في الدعاء ص ٢٦٥ محمد بن محمد بن علي بن همام بن راجي الله بن سرايا بن داود [ت٧٤٥ هـ] . تحقيق محيي الدين ديب مستو ، الناشر دار ابن كثير . ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .

(٢) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة للشيخ زكريا الأنصاري . الناشر دار الفكر المعاصر . بيروت . ت د/ مازن مبارك ص٨٢ .

(٣) ينظر التعريفات ص ٥٠

وجوده الوجود دائمًا ذاتًا . وبعضُ العلماء جعل هذه القاعدة داخلة ضمن قاعدة : إذا اجتمع الحرام والحلال غُلِّبَ الحرام . (٤)

المراد بالقاعدة : إذا اجتمع على المحلِّ الواحد ما يقتضي وجود مقتضاه ، وما يمنع منه، فإنه يقدم المانع على المقتضي . وإلى هذا أشار العلامة السيد أبو بكر الأهدل في الفرائد البهية بقوله :

فالمقتضي مع مانعٍ إذا اجتمعْ يُغَلَّبُ المانعُ حيْثُما وقعْ (١)

ومما يَدْعَمُ هذه القاعدة ما ذكره علاءُ الدينِ أبو الحسن عليُّ بن سليمانَ المرداويّ الحنبليّ أن من القواعد إذا دار الأمر بين درْء مفسدة وجلب مصلحة ، كان درءُ المفسدة أولى من جَلْب المصلحة ، وإذا دار الأمر أيضا بين درْء إحدى المفسدتين ، وكانت إحداهما أكثر فسادًا من الأخرى فدرْءُ العليا منهما أولى من دَرْءِ غيرها .(٢)

وأوضِّح ذلك بإيراد ثلاثة أمثلة متفرِّعة عن تلكم القاعدة الأصولية أحدهنَّ فقهيٌّ ، والثاني نحويٌّ ، والثالث صرفيٌّ :

أما المثال الفقهيّ فهو في دارٍ ذات طابقين يَمْلِكُ رجلٌ الطابقَ السفليَّ ويملِكُ آخرُ العُلْوِيَّ ، والمِلك يقتضي حقَّ التصرف للمالك ، فإن كان التصرف في الملك يَضُرُّ بملك صاحبِه كان الضررُ مانعًا ، ففي هذه المسألة تعارض المانع والمقتضي ؛ فيقدَّم المانع. فالحكم

---

(٤) ينظر الأشباه والنظائر في الفروع للسيوطي ص ١١٥

(١) ينظر المواهب السنية على شرح الفرائد البهية نظم القواعد الفقهية ص ١٦٩ .

(٢) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ٣٨٥١/٨ .

في المسألة هو أن كلاً منهما ممنوع من التصرف فيما يملكه بما يضر بملك صاحبِه تغليباً للمانع على المقتضي .

وأما المثال النحويُّ ففي كلمة (أيّ) ؛ إذ إنَّها تأتي استفهامية وشرطية وهي بذلك تشبه الحرف في المعنى ؛ لأنها إن كانت استفهامية أشبهت همزة الاستفهام في الدلالة على الاستفهام ، وإن كانت شرطية أشبهت (إنْ) الشرطية في الدلالة على الشرط ، وهذا الشبه يقتضي أن تكون (أيٌّ) مبنيةً ، ولكنها ملازمة للإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، وذلك مانع من البناء ، فأنت ترى أن كلمة (أيٍّ) وُجِد فيها المقتضي لبنائها والمانعُ منه ، وعند تعارضهما يُقَدَّمُ المانع على المقتضي ؛ وتطبيقًا لهذه القاعدة الكلية حكم النحويون على (أيٍّ) سواءٌ أكانت استفهاميةً أم شرطيةً بأنها معربة تغليبًا للمانع على المقتضي . (١)

وأما المثال الصرفي ففي كلمة (اضْرِبانِّ) ؛ حيث اجتمع فيها ساكنان الألف والنون : وهذا مقتضٍ لحذف الألف ، ولم تحذف الألف. وذلك لوجود المانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفتِ الألف ، والمانع يُغَلَّبُ على المقتضي .(٢)

هذا ، وقد لَمَّح لهذه القاعدة الأصولية بعضُ الظرفاء فقال :

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣٠/١ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤٥/١-٤٦ ، والاقتراح في علم أصول النحو تح/ أ د / حمدي عبد الفتاح مصطفى ص٢٤٢ ، وفيض الانشراح من روض طي الاقتراح ٢: ١١٢٥ ، والإصباح قي شرح الاقتراح ص ٤٠٦ .

(٢) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٢٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٢٢/٣ .

قالوا: فلانٌ عالمٌ فاضلٌ فأكْرِموه فوقَ ما يرتضِي

فقلتُ لمَّا لم يكنْ ذا تُقًى تعارَضَ المانعُ والمُقْتَضِي (١)

(١) ينظر فيض الانشراح من روض طيِّ الاقتراح للإمام الفاسي ص ١١٢٦ .

المبحث الأول

من المسائل النحوية المتفرِّعة عن تقديم المانع على المقتضي

المسألة الأولى

بناء بعض الأسماء مع وجود المقتضي لإعرابها

الاسم عند تركيبه في جملة لا يخلو من أن يكون معربًا أو أن يكون مبنيًّا .

فأما المعرب فهو ما وجد فيه مقتضٍ لإعرابه مع عدم وجود المانع ، والمقتضي لإعراب الاسم هو المعاني المتعاقبة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب، وذلك نحو: جاء زيدٌ ، وأكرمت زيدًا ، وهذا غلامُ زيدٍ . فكلمة (زيد) اسم معرب ؛ لوجود مقتضي الإعراب وهو تغيُّر الدواعي في الجمل الثلاث السالفة على حسب المعاني المطلوبة ، مع عدم وجود المانع .

وأما الاسم المبني فهو ما وجد فيه مقتضٍ لإعرابه مع وجود المانع منه ، فالمقتضي لإعرابه هو المعاني المتعاقبة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، والمانع من الإعراب هو مشابهتُه للحرف ، وذلك نحو كلمة (هؤلاءِ) من قولنا : (جاء هؤلاءِ، وأكرمتُ هؤلاءِ ، وامتثلتُ كلام هؤلاءِ) ؛ فقد لزم اسم الإشارة حالة واحدة ، وهي بناؤه على الكسر مع تعاقب المعاني المختلفة عليه ، وتعاقب المعاني عليه

يقتضي الإعراب ؛ وإنما لم يُعرب لوجود المانع ؛ حيث تضمن معنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفًا ولكنه مِنْ المعاني التي مِنْ حَقِّها أن تؤدَّى بالحروف ؛ لأنه كالخطاب والتنبيه ؛ فـ (هؤلاء) مستحقة للبناء لتضمنها لمعنى اَلحرفِ الذي كان يستحق الوضع .

وكذلك يقال في بقية أسماء الإشارة ما عدا (هذين وهاتين) ، وفي أسماء الاستفهام والشرط ما عدا (أيًّا) ؛ حيث إن أسماء الاستفهام والشرط مبنية لوجود المانع وهو مشابهتُها للحرف في المعنى [١]

****

(١)ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥٣/١ ، و٢ / ٣٩٧ .

المسألة الثانية

إعراب نحو (أب، وأم) مع شبهه للحرف في الوضع

قد ذُكِر في المسألة السابقة أنَّ الاسم بعد التركيب إما معربٌ وهو الأصل ، وإما مبنيٌّ وهو الفرع ، وإنما يُبنَى الاسمُ إذا أشبه الحرف شبهًا شديدًا يقرِّبه منه ، ولهذا الشبه أنواع ، أحدُهنَّ الشبهُ الوضعيُّ ، وضابطُه أن يكون الاسم في التركيب موضوعًا على حرفٍ واحد أو على حرفين ، فالموضوع على حرفٍ واحد نحو : (التاء) من (صُمْت) . بالضم ، والفتح ، والكسر . ؛ فهي شبيهة في الوضع والبناء بنحو : (باء الجر، والواو ، وميم القسم) مثل: "باللهِ ، واللهِ ، مُ اللهِ" . والموضوع على حرفَيْنِ نحو : (نا) مِنْ (صُمْنا) ؛ فهي شبيهة في الوضع والبناء بنحو : (ما ، ولا) [1] .

فإن قيل : إنَّ نحو : (أبٍ ، وأخٍ) قد ورد في كلام العرب مُعْرَبًا وقد وجد فيه المقتضِي لبنائه ؛ لكونه على حرفين ، فَلِمَ لَمْ يُبْنَ ؟

فالجواب: أن مجيءَ نحو : (أبٍ ، وأخٍ) على حرفين عارضٌ وليس أصليًّا ؛ إذ الأصل (أَبَوٌ ، وأَخَوٌ) والدليل على ذلك قولهم : في التثنية (أبوان وأخوان) بردِّ المحذوف ، والتثنية تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، فثبت أنَّ (أبًا ، وأخًا) ونحوهما قد وُضِعَتْ في الأصل على ثلاثة أحرف ، وبعد حذف اللام صار على حرفين ، فهذا النوع لا يُبْنَى

---

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٣٠٧ ، وشرح شذور الذهب ص ١١٦ ، وحاشية الشيخ / محمد عبادة العدوي ص ١٢٧.

وإن كان في الظاهر قد وُجِدَ فيه المقتضِي لبنائه وهو كونه على حرفين ؛ وذلك لوجود مانع وهو ضعفُ شَبَهِه بالحروف بكون مجيئه على حرفين عارضًا .[١]

****

(١) ينظر أوضح المسالك ١/ ٣٠ .

المسألة الثالثة

إعراب (هذين وهاتين) مع وجود المقتضي لبنائهما

من الثابت نحْويًا أن أسماء الإشارة مبنية ؛ لتضمنها لمعنى الحرفِ الذي كان يستحق الوضع . كما ذُكِر في المسألة السابقة ، وهذا الشبه موجود في (هذين وهاتين) وهذا يقتضي بناءهما ، غير أنهما أُعربا ولم يُبْنَيا ؛ وذلك لوجود مانع وهو مجيء اللفظين على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء ، ومن شواهد إعرابهما إعراب المثنى في حالة الرفع قوله ﷻ : ﴿ الْكَهْفِ مَرْيَمَ طٰهٰ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ ﴾[الحج: ١٩] ، وفي حالة النصب قوله ﷻ في قراءة أبي عمر بن العلاء: ﴿ إنَّ هذين لساحران ﴾ [طه:٦٣] ، وفي حالة الجر قوله ﷻ : ﴿ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الْجَاثِيَةِ الْأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ ﴾ [القصص: ٢٧] .

يقول ابن هشام: "وإنما أُعرب (هذَان وهاتان) – مع تَضَمُّنِهما لمعنى الإشارة – لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء." (١)

****

(١) أوضح المسالك ٣١/١ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤٥/١-٤٦ ، وينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٨٧ .

المسألة الرابعة

إعراب (أيٍّ) الاستفهامية والشرطية مع شبهها بالحرف في المعنى

من استعمالات (أيّ) أنَّها تأتي استفهامية وشرطية ، وهي بذلك تشبه الحرف في المعنى ؛ لأنها إن كانت استفهامية أشبهت همزة الاستفهام في الدلالة على الاستفهام ، وإن كانت شرطية أشبهت (إنْ) الشرطية في الدلالة على الشرط ، وهذا الشبه يقتضي أن تكون (أيٌّ) مبنية ، ولكنها ملازمة للإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، وذلك مانع من البناء ، فأنت ترى أن كلمة (أيٍّ) وُجِد فيها المقتضي لبنائها والمانعُ منه ، وعند تعارضهما يُقَدَّمُ المانع على المقتضي ؛ وتطبيقًا لهذه القاعدة الكلية حكم النحويون على (أيٍّ) الاستفهامية والشرطية بأنها معربة تغليبًا للمانع على المقتضي .[1]

يقول ابن هشام وهو يتحدث عن أسباب بناء بعض الأسماء : " الشبه المعنوي وضابطُه أن يتضمن الاسم معنًى من معاني الحروف سواءٌ وُضِعَ لذلك المعنى حَرْفٌ أم لا . فالأول : كَـ (مَتَى) فإنها تستعمل شَرْطاً نحو : (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) وهى حينئذ شبيهة فى المعنى بـ (إن) الشرطية وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو قوله ﷻ : ﴿ الجمعة

---

(١) ينظر أوضح المسالك ١/ ٣٠ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٤٥-٤٦ ، والاقتراح في علم أصول النحو للحافظ السيوطي ص٢٤٢ ، وفيض الانشراح من روض طي الاقتراح ٢/ ١١٢٥ ، والإصباح في شرح الاقتراح لـ ص ٤٠٦.

﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ ٱلنَّجَّابُ﴾[البقرة: ٢١٤] وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام ، وإنما أعربت أيٌّ الشرطية في نحو قوله ﷻ:﴿ٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا﴾[القصص: ٢٨] والاستفهامية في نحو قوله ﷻ:﴿ٱلۡبُرُوجِ ٱلطَّارِقِ ٱلۡأَعۡلَى﴾[الأنعام: ٨١] ؛ لضعف الشبه بما عارضهما من ملازمتهما للإضافة التي هي من خصائص الأسماء "(١).

****

(١) أوضح المسالك ١/ ٣٠ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/٤٥-٤٦ ، وينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٨٦ .

المسألة الخامسة

إعراب (اللذين واللتين وأيٍّ الموصولة)

تُبنى الأسماء الموصولة ؛ وذلك لشبهها بالحرف في الافتقار ، إلا أن العربية قد استعملت (اللذين واللتين وأيٍّ الموصولة) مُعربة مع شبهها بالحرف ، وفيما يلي توضيح ذلك بالتفصيل والتمثيل :

أما اللذان واللتان فقد أُعْربا إعراب المثنَّى ، ومن شواهد الرفع قوله ﷻ :﴿ ﴾﴿ بِنْتِ اللَّهِ ﴾[النساء: ١٦] ، ومن شواهد النصب قوله ﷻ : ﴿ الْإِنسَانَ الْمُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الِانفِطَارِ الْمُطَفِّفِينَ الِانشِقَاقِ الْبُرُوجِ الطَّارِقِ الْأَعْلَى الْغَاشِيَةِ ﴾[فصلت: ٢٩] ، ومن المجرور أن تقول : (سلمت على اللذين تحابَّا في الله) وقد وُجِد فيهما المقتضي لبنائهما وهو شبه الحرف في الافتقار ، ولكن مَنَعَ من البناء مجيئُهما على صورة التثنية ، والتثنية من خصائص الأسماء.

وأما (أيٌّ) الموصولة في نحو: (أكرِمْ أيَّهم هو حاضر ، وأكرِمْ أيًّا حاضرٌ ، وأكرِمْ أيًّا هو حاضرٌ) ونحو : (أكرِمْ أيَّهم حَضَرَ ، وأكرِمْ أيَّهم عندك ، وأكرِمْ أيَّهم في الدار) فمعربةٌ ، وقد وُجِد فيها أيضًا المقتضي لبنائها والمانعُ منه ، فالمقتضي مشابهتُها الحرف في الافتقار ، والمانعُ ملازمتُها للإضافة لفظًا ومعنًى ، أو معنًى فقط، فغُلِّب المانع على المقتضي ؛ ولذا أُعْرِبَتْ .

يقول سيبويه: " هذا باب مجرى أيٍّ مضافًا على القياس وذلك قولك: (اضربْ أيَّهم هو أفضل، واضرب أيَّهم كان أفضل، واضرب

أيَّهم أبوه زيدٌ) جرى ذا على القياس ؛ لأن (الذي) يحسن ها هنا"[١].

ويقول ابن هشام مبيِّنًا سرَّ العدول في (اللذين ، واللتين ، وأيٍّ ـ الموصولة ـ) من البناء إلى الإعراب : " وإنما أُعْرِبَ (اللذان ، اللتان ، وَأيٌّ الموصولة) في نحو : (اضرب أيَّهُمْ أساء) لضعف الشَّبَهِ بما عارضَه من المجيء على صورة التثنية ومن لزوم الإضافة "[٢].

وذلك بخلاف نحو : (أكْرِمْ أيُّهم حاضرٌ) حيث اجتمع في (أيٍّ) أمران:

أحدهما : أنها أُضيفت لفظا .

والآخر : أنها حُذِفَ صدرُ صلتها .

وفي هذه الحالة يجوز في (أيٍّ) البناء على الضم ، والنصب على المفعولية ، ومنه في القرآن قوله ﷻ :﴿ ﴾ [مريم: ٦٩] ، حيث قرئتْ (أيٌّ) بضم الياء على البناء ، وبنصبها على الإعراب والتقدير: { أيّهم هو أشد } ، يقول سيبويه: " وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم : اضربْ أيُّهم أفضلُ ؟ فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضلُ ؛ لأن (أيًّا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي) كما أنَّ مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي . وحدّثنا هارون أن ناساً ـ وهم الكوفيون ـ يقرؤونها : {ثم لننزِعنّ من كل شيعةٍ أيَّهم أشدُّ على الرحمن عُتيّا } ، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا : (امرُرْ

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٣ .

(٢) أوضح المسالك ٣٣/١ ، وينظر التصريح بمضمون التوضيح ١٩٤/١ .

على أيِّهم أفضلُ) فأجراها هؤلاء مُجْرَى (الذي) إذا قلت : اضربِ الذي أفضلُ ، لأنك تُنزل (أياً ، ومَنْ) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام "[1].

فائدة لطيفة : قد يُستشكَلُ بناءُ (أيٍّ) الموصولة على مذهب سيبويه في الصورة المذكورة مع كونها مضافة ، والإضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجبٌ للبناء ، حتى إنَّ ابن هشام نقل عن الزجاج الذي هو من كبار النحاة البصريين أنه قال : " ما تبيَّن لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدُهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت؛ فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟"[2] والجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما: أن (أيًّا) إذا أضيفت وحُذِفَ صدرُ صلتها خرجت عن النظير ، ووجه خروجها عن النظير أن سائر الموصولات لا يجوز حذف صدر صلتها في فصيح الكلام إلا إذا كان في الصلة طولٌ نحو ما حُكِي من كلامهم : " ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا " إذِ التقدير : بالذي هو قائلٌ ، وذلك بخلاف (أيٍّ) فإنه يجوز فيه حذف صدر صلتها سواءٌ أطالت الصلة أم لم تطُل .

وهذا الجواب مستفاد من كلام سيبويه حيث يقول : " وأرى قولهم : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) على أنَّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا : (من الآنَ إلى غدٍ)، ففعلوا ذلك بـ (أيِّهم) حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواتُه عليه إلا قليلاً ، واستُعْمِل استعمالاً لم تُستَعْمَلْه أخواتُه إلا ضعيفا ً. وذلك أنه لا يكاد عربيٌّ يقول :

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ، وينظر النكت الحسان لأبي حيان ص ١٥٩ .

(٢) مغني اللبيب ١٠٧- ١٠٨ .

(الذي أفضل فاضربْ ، واضربْ مَنْ أفضلُ) حتى يُدْخِلَ هو ، ولا يقول : (هاتِ ما أحسنُ) حتى يقول : (ما هو أحسنُ) . فلما كانت أخواتُه مفارِقةً له لا تُسْتَعْمَل كما يُستعْمَل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعمِلَتْ عليه أخواتُه إلا قليلاً . كما أن قولك : (يا أللهُ) حين خالف سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفَه، وكما أن (ليس) لمّا خالفت سائر الفعل ولم تُصَرّف تصرُّف الفعل تُركت على هذه الحال"[١].

والآخر: أن (أيًّا) إذا أضيفت وحُذِفَ صدرُ صلتها يُنَزَّلُ ما أضيفت إليه منزلة الصدر ؛ ولذلك لم يَقْبُحْ حذفُ صدر صلتها حيث كانت مضافة لطول الصلة بتنزيل المضاف إليه منزلة جزء من الصلة ، وقد نص الإمامان الجليلان الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى على أن نحو : (يعجبني أيٌّ قائم) قبيح كما في : (جاء الذي قائم) ؛ وذلك لقصر الصلة بحذف الصدر مع عدم ما يقوم مقامه ، بخلاف (يعجبني أيُّهم قائم) فإن ذكر المضاف إليه حسَّنَ حذفَ صدر الصلة ، وحيث نُزِّل المضافُ إليه منزلة الصدر بقيت (أيٌّ) كأنها غير مضافة لا لفظًا ولا تقديرًا ؛ أما الأول فلتنزيل المضاف إليه منزلة الصدر ، وأما الثاني فلوجود الإضافة لفظًا والتقدير لا يجامع اللفظ ؛ فَبُنِيَتْ (أيٌّ) في هذه الحالة لكونها صارت بمنزلة المقطوعة عن الإضافة لفظًا وتقديرًا ؛ فسَلِمَ شَبَهُ الحرف فيها من المُعارِض بخلاف بقيةِ أقسامها .[٢]

---

(١)الكتاب ٢/ ٤٠٠، وينظر النكت الحسان لأبي حيان ص ١٥٩ .

(٢)ينظر رسالة أيٍّ المشددة ص ٤٧ – ٤٩ للشيخ عثمان النجدي الحنبلي (ت ١٠٩٧هـ) تحقيق د عبد الفتاح الحموز ، الناشر دار عمار / دار الفيحاء ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م ، الأردن .

المسألة السادسة

لزوم بناء حروف المعاني المشبهة للأسماء في الوضع

من المعلوم المقرر أنَّ الحروف كلها مبنية ، لا حظَّ لشئ منها في الإعراب لفظًا ولا تقديرًا ولا محلاً ؛ لأنها لا يتوارد عليها معانٍ مفتقرةٌ للإعراب ، يقول ابن مالك في الخلاصة :

وكلُّ حرف مُسْتَحِق للبنا والأصل في المبنيِّ أن يُسَكَّنا[1]

والأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كـ (باء الجر ولامه ، وفاء العطف وواوه ، وهمزة الاستفهام) أو على حرفَيْ هجاء ثانيهما لين كـ (لا وما) النافيتين، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا كما لا يُحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء كـ (إنَّ وليت ولعلَّ ولكن وإلا وثُمَّ) فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نَقَصَ من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كـ (تاء) الضمير ، و(نا) وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجعٌ إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المُشَبَّه حُكْمَ المشبَّه به في الموضعين ، إلا أن العرب أعطَوْا الاسم المُشْبِهَ للحرف حُكْمَ الحرف وهو البناء ، ولم

---

(١) ألفية ابن مالك المسماة الخلاصة ص ٩ .

يُعْطُوا الحرف المُشْبِهَ للاسم حُكْمَ الاسم وهو الإعراب لسببين:

أحدهما : أنَّ الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شئ لا يخُصُّه وحده ؛ فإنَّ الأصل في وضع الفعل أيضا أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف، فإنه قد أشبهه في شئ يَخُصُّه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة .

والآخر : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ، لان الإعراب إنما يُحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضُها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى لإعرابه ووُجِدَ المانع منه ، فالمقتضى هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وإذا تعارض المانع مع المقتضِي غُلِّب المانع . (١)

المسألة السابعة

(١)ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٤ للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت .

ما تُقَدَّر فيه حركاتُ الإعراب من الأسماء والأفعال للتعذُّر

من الثابت عند النحويين أن مجموع ألقاب الإعراب التي تدخل الأسماء، والأفعال المضارعة أربعة : (الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم) .

ولكلٍّ لقب منهنَّ علامة أصلية :

اما الرفع فعلامتُه الضمة ، نحو : (يجلسُ الشيخُ) .

وأما النصب فعلامتُه الفتحة، نحو : (لن نطردَ مسكينًا) .

وأما الجرُّ فعلامتُه الكسرة ، نحو: (مررتُ بزيدٍ) .

وأما الجزم فعلامته السكون ، نحو : (لم أقُمْ) .

يقول ابن مالك في الخلاصة :

فارفع بضم وانصبن فتحا وجرّ كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين..... .....

أيْ : أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات الظاهرة والسكون، فأصل الرفع أن يكون بضمة ، وأصل النصب أن يكون بفتحة ، وأصل الجر أن يكون بكسرة ، وأصل الجزم أن يكون بالسكون ؛ إذ لا حظ له في الحركات ، فكان حظُّه حذفَها.[1]

وتقدَّرُ الحركاتُ الثلاثُ (الضمة ، والفتحة ، والكسرة) في المقصور ، وهو الاسم المُعْرَب الذي آخره ألفٌ لازمة مذكَّرًا كان أم

---

(١) – وينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٣١٢، والتصريح ٢١٢/١ .

مؤنثًا ، نحو : (الفتى ، والمصطفى) و(الحُبْلَى ، والعَصا) تقول رفعًا : (جاء الفتى ومعه العصا) وتقول نصبًا : (رأيتُ الفتى يشتري العصا) وتقول جرًّا : (مررتُ بالفتى يضرب بالعصا) .

وتقدَّرُ (الضمة ، والفتحة) في المضارع المعتلِّ الآخر بالألف، ومما جاء مرفوعًا قوله تعالى : ﴿ وأمَّا مَنْ جاءكَ يَسْعَى . وهو يَخْشَى . فأنتَ عنه تَلَهَّى ﴾ [عبس/٨: ١٠]. ومما جاء منصوبًا قوله تعالى: ﴿ فقُلْ هل لكَ إلى أنْ تَزَكَّى ﴾ [النازعات/١٨].

وإنما قُدِّرتْ حركاتُ الإعراب في الاسم المقصور والمضارع المعتلِّ الآخر بالألف مع أنَّ الذي يقتضيه الأصل هو ظُهورها فيهما ؛ لأنه قد تعارض مع ذلك المقتضي مانعٌ وهو التعذُّر ؛ فَغُلِّب المانع على المقتضي .

و إنَّما تعذَّر ظهور الحركة في الألف ؛ لأنها هوائية تجري مع النَّفس لا اعتماد لها في الفم ، والحركةُ تمنع الحرف من الجرْي وتَقْطَعُه ؛ ولهذا إذا حُرِّكت الألفُ انقلبت همزة .(١)

فإنْ قيل: لِمَ كان ظهورُ علامات الإعراب أصلاً في الاسم والفعل المضارع ؟

فالجوابُ: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتواردُ عليه معانٍ تركيبيةٌ لا يَتَّضِحُ التمييزُ بينها إلا بالإعراب .

---

(١) – اللباب علل البناء والإعراب – (١ / ٨٥) ، والتصريح ١٩٣/١– ٢٩٤ .

فأمَّا المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل : الفاعلية ، والمفعوليَّة ، والإضافة .

فنحو : (ما أحسن زيد)

لو رفعتَ (زيد) وقلْتَ: (ما أحسنَ زيدٌ) لكان فاعلاً، وصار المرادُ نفيَ إحسانِه، أي: لم يُحْسِنْ زيدٌ.

ولو نصبتَه وقلت : (ما أحسنَ زيدًا!) لكان مفعولاً به ، وصار المرادُ التعجُّبَ مِنْ حُسْنِه.

ولو جررْتَه ورفعتَ (أحسنُ) وقلت : (ما أحسنُ زيدٍ ؟) لكان مضافًا إليه ، وصار المرادُ الاستفهامَ عن أحسن أجزائه ، أيْ : أيُّ شيءٍ في زيدٍ حسنٌ ؟

وأما المعاني التي تتواردُ على المضارع فمثلُ النهْيِ عن الفِعْلَيْنِ جميعًا أوْ عَنِ الأول منهما وحدَه ، أو عَنْ فِعْلِهما مُتصاحِبَيْنِ في نحو : (لا تُعْنَ بالجفاءِ وتمدح عَمْرًا)

فإنك لو جَزَمْتَ (تمدح) لكان المخاطبُ مَنْهِيًّا عنه استقلالاً ، وصار المرادُ أنَّه لا يجوزُ لك أنْ تُعْنَى بالجفاء ولا أنْ تمدحَ عمرًا .

ولو رُفِعَ لكان كلامًا مستأنفًا غيرَ داخلٍ في حكم النهي ، وصار المرادُ أنَّك مَنْهِيٌّ عن الجفاء مأذونٌ لك في مَدْحِ عمرٍو .

ولو نُصِبَ لكان منصوبًا بـ (أنْ) المصدرية ، وصار المرادُ أنَّك مَنْهِيٌّ عن الجمع بين الجفاء ومَدْحِ عمرٍو ، وأنَّك لو فعلتَ أحدَهما منفردًا جاز .

****

المسألة الثامنة

ما تُقَدَّر فيه بعض حركات الإعراب من الأسماء والأفعال للثقل

ذكر النحويون أنَّ بعض حركات الإعراب تُقَدَّرُ في الاسم المنقوص، وفي المضارع المعتلِّ الآخر بالياء أو الواو .

والمنقوص هو الاسمُ المُعْرَبُ الذي آخرُه ياءٌ قبلها كسرة .

وتُقَدَّرُ فيه الضمة رفعًا ، والكسرة جرًّا ، وتظهر فيه الفتحة نصبًا ، نحو: (حضر الجاني أمام القاضي، وقد وكَّل المحاميَ) .

ومن وروده مرفوعًا قوله تعالى : { يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إلى شَيْءٍ نُكُرٍ} [القمر/٦.] فـ (الداع) فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة اكتفاء عنها بالكسرة، ومن وروده مجرورًا قوله تعالى : { أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ } [البقرة/ ١٨٦.] فـ (الداع) مضاف إليه مجرور وعلامة جرِّه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة اكتفاء عنها بالكسرة ، ومن وروده منصوبًا قوله تعالى : { يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ } [الأحقاف/٣١.] فـ (دَاعِيَ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الياء.

وإنَّما لم تظهر الضَّمَّةُ والكسرة على الياء في حالتَيِ الرفع والجرِّ لوجهْين :

أحدهما : أنَّ الياء خفيّةٌ ، وتحريكُها تَكَلُّفٌ لإبانتها بما هو أضعفُ منها وذلك شاق.

والثاني : أنَّ الياء مقدَّرة بكسرتين وقبلها كسرة ، فإن حَرّكناها بضمةٍ أو بِكسرةٍ فكأننا جمعنا بين أربع حركات وذلك مستثقل .

هذا ، وتقدر الضمة فقط في المضارع المعتلِّ الآخر بالياء أو الواو كما في قوله تعالى: ﴿ واللهُ يَدعُو إلى دارِ السَّلامِ ويَهْدِي مَنْ يشاءُ إلى صراطٍ مستقيمٍ ﴾ [يونس/٢٥] .

ومما ذُكِر يُفْهَم أن ظُهور علامات الإعراب في الاسم المنقوص والمضارع المعتلِّ الآخر بالياء أو الواو هو الذي يقتضيه الأصل ، وقد تعارض مع ذلك المقتضي مانعٌ وهو الثقل، فَغُلِّب المانعُ على المقتضي .

وإنَّما احتُمِلَتْ الفتحةُ على الياء في المنقوص وعلى الياء والواو في المضارع المعتلِّ الآخر بهما ؛ لخفتُّها؛ إذْ إنَّها بعضُ الألف ، والألف أخفُّ حروف المدِّ .[1]

****

(١) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٨١/١ .

المسألة التاسعة

ما تُقَدَّر فيه حركات الإعراب من الأسماء للمناسبة

من المقرر عند النحويين أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم من المضاف إليها واجب الكسر لمناسبتها ، ويستثنى من ذلك المقصور والمنقوص والمثنى وجمع المذكر السالم ؛ لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة.

والاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصوراً ، أو منقوصاً ، أو مُثنى ، أو جمعَ مذكر سالماً تُقَدَّر فيه حركاتُ الإعراب الثلاث ؛ وذلك لوجود مانع يمنع من ظهورهنَّ ، وهو كسرةُ المناسبة ، كما في قولك : (اللهُ ربيَ ، وأُحِبُّ ربِّي ، ولزِمتُ طاعةَ ربِّي) .

يَتحدَّثُ ابن هشام عن إعراب المضاف إلى ياء المتكلم في نحو (غلامي ، وغلماني ، ومُسْلِماتي) قائلاً :

" فهذه الأمثلة ونحوها تعرب بحركات مقدَّرة على ما قبل الياء ؛ والذي منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها ، وهي الكسرة ، فاستحال حينئذٍ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء ؛ إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد ؛ فتقول : (جاء غلامي) فتكون علامة رفعه ضمة مقدَّرة على ما قبل الياء ، و(رأيت غلامي) فتكون علامة نصبه فتحة مقدَّرة على ما قبل الياء و(مررتُ بغلامي) فتكون علامة جَرِّه كسرة مقدَّرة على ما قبل الياء ، لا

هذه الكسرة الموجودة ـ كما زعم ابن مالك ـ ؛ فإنها كسرة المناسبة ، وهي مستحق قبل التركيب ، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها ".[١]

ويقول أيضًا : " ما يُقَدَّرُ فيه حركاتُ الإعراب جميعُها لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته بل لأجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو : (غلامي ، وأخي ، وأبي) ؛ وذلك لأن ياء المتكلم تستدْعِي انكسارَ ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه ".[٢]

وخلاصة القول أنه إذا كان الأصل في حركات الإعراب جميعها يقتضي ظهورهنَّ ، فقد عارض ذلك الأصلَ مانعٌ وهو اشتغال آخر الاسم المضاف إلى الياء بكسرة المناسبة؛ فَغُلِّب المانع على المقتضي .

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٦٤ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٥١ .

المسألة العاشرة

انفصال الضمير مع تأتي اتصاله للضرورة

من القواعد النحوية أنَّه متى تأتَّى اتِّصَالُ الضمير لم يُعْدَل إلى انفصاله ؛ لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل فنحو (قُمْتُ) و (أكرمتك) لا يقال فيهما (قامَ أنَا) ولا (أكْرَمْتُ إياك) ، يقول ابن مالك في الخلاصة:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتَّى أن يجيء المتصل [١]

فالاختصار يقتضي أنه متى تأتى اتِّصَالُ الضمير فإنَّه لا يُعْدَل إلى انفصاله ، لكن قد يُعارض ذلك المقتضيَ مانعٌ فيعدل عن الاتصال إلى الانفصال [٢]، من ذلك قول الشاعر [من البسيط] :

وما أصاحبُ منْ قومٍ فأذكُرَهُمْ إلاَ يَزِيدُهُمُ حبًّا إلَىَّ هُمُ [٣]

فقوله : " يَزِيدُهُمُ حْبًّا إلَىَّ هُمُ " قد أتى فيه الشاعر بضمير الرفع الذي هو فاعل للفعل (يزيد) منفصلاً ، والقاعدة كما تقرر تقتضي أن يجيء به متصلاً فيقول: (يزيدونهم) ، ولكن الذي منعه من ذلك اضطراره إلى إقامة الوزن . إذًا فقد توارد على قوله : " يَزِيدُهُمُ حْبًّا

---

(١) ألفية ابن مالك ص ١٨.

(٢)ينظر أوضح المسالك ١ / ٩٠ ، والنحو الوافي ١ / ٢٧٦ .

(٣) يُعْزى إلى زياد بن حمل التميمي ، وقيل : لزياد بن منقذ التميمي ، وينظر ديوان الحماسة ٢/ ١٥٣ ، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٦ ، وأوضح المسالك ١/ ٩٠ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٥ ، ومذكور مع بيتين قبله في العقد الفريد ٢/ ٤٢٦ .

إلَىَّ هُمُ " المقتضي للاتصال وهو الاختصار الذي هو غرض الاتصال، والمانع وهو الضرورة الشعرية ؛ فقُدِّم المانع على المقتضي ، ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال : (إلا يزيدونهم حبًّا إليّ) .

ومن ذلك أيضًا قول الفرزدق [من البسيط] :

بالباعِثِ الوَارِثِ الأمْوات قد ضَمنَتْ

إيَّاهُم الأَرضُ في دَهْرِ الدهاريرِ(١)

فقوله : " ضَمنَتْ إيَّاهُم " قد أتى فيه الشاعر بضمير المفعول منفصلاً حين اضْطُرَّ إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلاً على ما يقتضيه القياس (٢).

---

(١)ديوان الفرزدق ١/ ٢٦٤، والبيت من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك ، والمراد بدهر الدهارير الدهر الطويل القديم .

(٢) وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٥/٢ ، وأوضح المسالك ٩٠/١. ٩٢ ، وشرح ابن عقيل ٩٧/١ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٥. ١١٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٣٠ ، والنحو الوافي ١/ ٢٧٦.

المسألة الحادية عشرة

لزوم زيادة نون الوقاية قبل ياء المتكلم في جميع الأفعال

الأصل في التراكيب العربية يقتضي مجيئَها على قدْر المعنى بغير إقحام أيِّ زيادةٍ فيها إلا أن العربيةَ قد التزمتِْ زيادةَ نونِ الوقاية قبل ياء المتكلم في جميع الأفعال نحو : (أكرَمنِي ، يُكْرِمُنِي ، أكْرِمْنِي).

وقد حُذِفَتْ نون الوقاية مع (ليس) في الضرورة ، كقول رؤبة [من مشطور الرجز] :

عهدي بقومي كعديدِ الطيْسِ

إذ ذهب القومُ الكرامُ ليسي(١)

والوجه: "ليسني" وهو الفصيح كقول بعض العرب : " عليه رجلا ليسني " حكاه سيبويه.(٢)

أما التزام العربية نون الوقاية في جميع الأفعال دون غيرها من أنواع الكلم مع أنَّ الأصل أن يأتي الكلم بأنواعه عند لحاق ياء المتكلم به على طريقة واحدة فذلك لوجود مانعين :

---

(١) المعنى : عددت قومي وكانوا بعدد الرمل في الكثرة ما فيهم كريم غيري .
والبيت من شوهد توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٣٧٨ ، وشرح المفصل ٣/ ١٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ١٢٤ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٩ ، والتصريح ١/ ١١٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٤، والدرر اللوامع ١/ ٤١، والجنى الداني ١٥٠، والخزانة ٢/ ٤٢٥، ٤٥٤، و٤/ ٥٦ .

(٢) ينظر الكتاب ١ /١٢٦ ، ومراجع الحاشية السابقة .

أما المانع الأوَّل فهو خوف الالتباس بين فِعْلِ الأمر الناصب ياء المتكلم وفعل الأمر المسند إلى ياء المخاطبة ؛ وذلك لأنَّ فعلَ الأمر إذا اتصل بياء المتكلم دون الإتيان بالنون لزم محذوران:

أحدهما : التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة .

والثاني : التباس أمر المذكر بأمر المؤنث ، وأوضِّح ذلك بمثالين (أكْرِمْني ، وأكْرِمِى زيدًا) فقد جاء الفعل الأول مكونًا من فعل أمر (أكرِمْ) فاعله مستتر فيه ، ونون الوقاية ، وياء المتكلم الواقعة مفعولاً به . وجاء الثاني مُكَوَّنًا من فعل الأمر (أكرِمْ) وفاعله ياء المخاطبة .

فلو لم تُزَدْ نون الوقاية في الفعل الأول لجاءت الجملة هكذا : (أَ كْرِمِي) وحينئذٍ تلتبس ياء المتكلم بياء المخاطبة ، كما يلتبس أمرُ المذكَّر بأمر المؤنث .

ذكر ذلك ابن مالك حيث يقول : " وينبغى الآن أن تَعْلَمَ أن فعل الأمر أحقُّ بها من غيره ؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة والثاني التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة ؛ فبهذه النون تُوُقِّىَ هذان المحذوران ؛ فسميت نون الوقاية لذلك .[1]

---

[1] شرح التسهيل ١/ ١٣٥. بتصرُّف يسير جدًّا.

وأما المانع الثاني فهو كراهية كسر الفعل ؛ فالمشهور عند أكثر النحويين أنها سميت نون الوقاية؛ لأنها تقى الفعل من الكسر ، فالغرض عندهم يرجع إلى اللفظ .

وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : " وإنما قالوا في الفعل ضربني ويضربني؛ كراهية؛ أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء فمنعوا أن يدخله كما مُنِعَ الجر".(١) ويقول المبرد : ".. فإذا قلت : ضربني زدت نونًا على المخفوض ليسلم ؛ لأن الفعل لا يدخله جرٌّ ولا كسر ، فإنما زدت هذه النون ليسلم ؛ لأن هذه الياء تَكْسِرُ ما وقعت عليه".(٢)

ويقول ابن جني : " وإنما زيدت هذه النون في ضربني ، ويضربني ليسلم الفعل من الكسر، وتقع الكسرة على النون ".(٣)

ويقول أبو البقاء العكبري : " وياء المتكلم بعد الفعل والحرف هى الاسم ، و(النون) قبلها حرف أُتِىَ به ليقي ما قبلها من الكسر نحو: كلَّمني وإني؛ وذلك أن الياء معتدة بكسرتين فيجعل ما قبلها تبعًا لها للتجانس ، فالاسم يصح كسر آخره ، ولا يصح ذلك في الفعل؛ لأنه لما نبا عن قبول الكسرة الإعرابية الواجبة بعاملٍ فأن ينبو عن التابعة أولى " (٤).

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٢) المقتضب ١/٣٨٣ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٨٣.

وقد وافق على هذا التعليل كثيرٌ من النحويين ومنهم الإربلى وأبو حيان وابن عقيل .[١]

وأرى أن كلا التعليلين له وجاهته فابنُ مالك قد أرجع المانع إلى المعني، وسيبويه والمبرد وابن جني ومن وافقهم قد أرجعوه إلى اللفظ ، وكلاهما مطلوب ؛

وبناءً عليه فإن العربية زادتْ نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الأفعال وقايةً للمعني من اللبس وللفظ الفعل من الكسر .

*****

[١] ينظر مصنفات هؤلاء الأعلام على الترتيب جواهر الأدب ص١٧٧، والتذييل والتكميل ١٨١/٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٥.

المسألة الثانية عشرة

وجوب تأخير الخبر

من الثابت عند النحويين أن الأصل في ترتيب الجملة الاسمية يقتضي أن يكون الخبر متأخرًا عن المبتدأ ؛ لأن المبتدأ محكومٌ عليه ، فحقه التقديم ، والخبر محكومٌ به فيكون حقُّه التأخير.

يقول الرضي : " إنما كان أصل المبتدأ التقديم ، لأنه محكوم عليه ، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضا ، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه "(١). والأمر كذلك عند من يرى أنَّ المبتدأ عاملاً في الخبر ؛ إذ حَقُّ العاملِ أن يتقدَّمَ على معموله ، كما هو الشأن في أحقِّيَّةِ تَقَدُّمِ سائرِ العوامل على معمولاتها .

يقول ابن مالك : " قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل في الخبر ، وإذا كان عاملاً فحقُّه أن يتقدَّم كما تتقدَّمُ سائرُ العوامل على معمولاتها ، لا سيما عاملٌ لا يتصرَّف "(٢) وذلك نحو : (زيدٌ مُحتَرَمٌ) ، ويجوز في هذا المثال أيضًا أن يتقدم الخبر فيقال: (مُحْتَرَمٌ زيدٌ)؛ لأنه لا يوجد مانع من التقديم ، ومنه قولهم : " مشنوءٌ مَنْ يشنؤك " ، فـ (مشنوءٌ) خبر مقدم ، و(مَنْ) اسم موصول مبنيّ في محل رفع مبتدأ مؤخَّر ، وجملة (يشنؤك) صلة الموصول ، ومنه قول حسان بن ثابت الأنصاري شاعر سيدنا رسول الله ﷺ [من البسيط] :

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١ / ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٩٦.

قد ثكلت أمُّه مَنْ كُنْتَ واحِدَهُ وبات منتشبًا في برثن الأسد .[١]

فقولـه: " قد ثكلت أمـه " خبرٌ مُقَدَّم ، و(مَنْ كنتَ واحدَه) مبتدأ مؤخرٌ .[٢]

وإلى هذا أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله :

وَالأَصْلُ في الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

وإذا كـان الأصلُ فـي هـذا التركيـب العربـي هـو تقـديمَ المبتـدأ علـى الخبر فإن مخالفة هذا الأصل في الترتيب جائزة مقبولة ما لم يوجد مانع ، فالمبتدأ والخبر في الاستعمال العربي يتميَّزان بنوع من الحرِّية يقتضي جواز تقديم أحدِهما على الآخر ما لم يمنع مانع. فإن وُجد المانع من تقديم الخبر غُلِّب ذلك المانع على ما يقتضيه الاستعمال من جواز تقديمه .

والمانع من تقديم الخبر عِدَّة أمور ، فهاكم بيانَها بالتفصيل :

---

(١) البيت في ديوانه ص ١٦٠، ويروى : (مَنْ كنتَ صاحبَه)
وقوله :" منتشبا " عالقًا داخلاً ، " برثنُ الاسد " مخلبُه ، وجمعه براثن ، مثل برقع وبراقع ، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للإنسان .

(٢) ما ذكرته مستفادٌ من شرح التسهيل ٢٩٦/١، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٤٥/١-٤٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨١-٤٨٢، وشرح ابن عقيل ٩٧/١ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٥. ١١٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٢٩. ٣٣٠ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٢٣٤ .

الأول : خوفُ التباسه بالمبتدأ، وذلك بأن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص، ولا قرينة تُبَيِّنُ أحدَهما من الآخر، فالمعرفتان مثل : (صديقي محمدٌ ، والعالم أبوك) والنكرتان نحو : (أفضلُ منك أفضلُ منِّي) ؛ فلا يجوز تقديم الخبر في الأمثلة السابقة ونحوها ؛ لأنك لو قدَّمْتَهُ فقلت : (محمدٌ صديقي، وأبوك العالم) ، و(أفضل منِّي أفضل منك) لكان المُقَدَّمُ مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرًا من غير وجود قرينة تدل عليه .(١)

وإلى هذا أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله :

فامنعه حين يستوي الجزآن عرفًا ونكرًا عادمَيْ بيان

فإن وُجِدتْ قرينةٌ معنوية أو لفظيةٌ تدلُّ على أن المتقدِّم خبرٌ جاز .

فأما المعنوية : فنحو قرينة التشبيه في قولك: (أبو يوسف أبو حنيفة) فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة ؛ لأن المراد تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة ؛ فأبو يوسف تلميذ أبي حنيفة ، والتلميذ يُشَبَّه بالشيخ . يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني : " واعلم أنه ليس من كلامٍ يَعْمِدُ واضعُه فيه إلى معرفتين، فيجعلهما مبتدأ وخبراً ، ثم يُقدِّم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه ، فلم تعلم أن المقدم ، خبر

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٤٦/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢٠/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٤٨/١-٥٤٩.

حتى ترجع إلى المعنى وتُحْسِنَ التدبُّر. أنشد الشيخ أبو علي في التذكرة ، [من الخفيف] :

نمْ وإن لم أنم كَرايَ كَراكا .....[١]

ثم قال: ينبغي أن يكون كراي خبرًا مقدمًا ، ويكون الأصل كراك كرايَ أي نمْ وإن لم أنم، فنومك نومي ، كما تقول : قُم وإن جلست فقيامك قيامي . هذا هو عرف الاستعمال في نحوه . ثم قال : وإذا كان كذلك فقد قدَّمَ الخبر ، وهو معرفة وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبرًا. قال : فهو كبيت الحماسة [من الطويل] :

بنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

فقدم خبر المبتدأ ، وهو معرفة . وإنما دلَّ على أنه ينوي التأخيرَ المعنى ، ولولا ذلك لكانت المعرفة إذا قُدِّمَتْ هي المبتدأ لتقدُّمها ، فافهم ذلك "[٢] .

---

(١) هذا صدر بيت لأبي تمام وتمامه :

" شاهدي الدّمع إنّ ذاكَ كذاكا " ، وبعده:

طال ضُرّي، نفسي فداؤك بـــل مَنْ أنا حتى تكون نفسي فداكا ؟!

ضاق صدري بل كيف أستطيع أن أصْـ ـبِر إذ كان ناظري لايَراكا ؟!!

ذهبت مُقلتـــــاي بالدّم والدمْـ ـعِ الى النارِ إذ نجَتْ مُقلَتاكا

ينظر الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٦٨.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٧٣-٣٧٤

ويقول ابن مالك : " ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى مع مساواته المبتدأ في التنكير قوله ﷺ : " مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له "[١] . وأما القرينة اللفظية فنحو قولك : (رجلٌ صالحٌ حاضرٌ) لعدم استواء النكرتين ؛ إذ الأولى خصصتْ بوصف .

والمانع الثاني : خوف التباس المبتدإ بالفاعل :

وذلك بأن يكون الخبرُ فعلا يُوهِمُ تقديمُه فاعليَّةَ المبتدأ نحو : (زيد قام أو يقومُ) ؛ لأنه إنْ قُدِّم الخبر في هذه الحالة وقيل : (قام أو يقوم زيدٌ) لسبق إلى الذهن أن (زيد) الفاعل وليس المبتدأ .

فإذا إذا كان الخبر صفة أو فعلا رافعًا لاسم ظاهر أو لضمير بارز ، كقولك : (زيد قائم ، زيد قام أبوه ، وأخواك قاما) جاز تقديمه لعدم اللبس فتقول : (قائمٌ زيدٌ ، وقام أبوه زيدٌ ، وقاما أخواك) .

"فإن قيل : لو قُدِّمَ الخبر في نحو : (أخواك قاما وإخوتُك قاموا) فقيل : (قاما أخواك ، وقاموا إخوتك) لتُوُهِّم فاعلية المبتدأ على لغة أكلوني البراغيث ؛ لأن الألف والواو من (قاما وقاموا) على هذه اللغة علامتان للتثنية والجمع .

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، والحديث في شرح صحيح البخارى . لابن بطال، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم ٥١٧/١، دار النشر : مكتبة الرشد – السعودية / الرياض – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م ،الطبعة: الثانية .

فالجواب هو ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل من أنَّ ذلك لا يمنع من التقديم؛ لأن تقديم الخبر أكثرُ من تلك اللغة ، والحَمْلُ على الأكثرِ راجح "(١).

والثالث : اقترانُ المبتدأ بلام الابتداء التي تستحق الصدارة ؛ وذلك لأن اقترانه بها يؤكد الاهتمام بأوليَّتِه ، وتَقَدُّمُ الخبر عليه منافٍ لذلك نحو: (لزيد قائم) ؛ فلو قلت : (قائم لزيدٌ) لم يجُزْ ؛ لوجود المانع وهو تفويت الغرض الذي من أجله دخلت اللام على المبتدأ.(٢)

الرابع : أن يكون الخبر مسندًا لمبتدأ له حق الصدارة ، كاسم الاستفهام نحو : (أيُّكم حافظٌ للقرآن) ، واسمِ الشرط نحو : (أيُّكم يأتِني أُكْرِمْه) والمضافُ إلى أحدهما نحو : (غلامُ أيِّهم حافظٌ للقرآن ، وغلامُ أيِّكم يأتِني أُكْرِمْه) ، و(كم) الخبرية نحو : (كم عالمٍ في قريتنا) أي: كثير من العلماء في قريتنا ، و(ما) التعجبية نحو : (ما أروعك!) .(٣)

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٤٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨٢، والتصريح ٥٥٠/١.

(٢)ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٤٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢٠/١ .

(٣) ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٥٦/١-٢٥٧، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٤٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٤٨/١-٥٤٩ .

الخامس: كون الخبر مقترنًا بـ (إلا) لفظًا أو معنًى في الاختيار، كقوله تعالى: { وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ } [آل عمران : ١٤٤] ، وكقوله تعالى: { إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ } [هود : ١٢] (١).

السادس: كونُ المبتدأ ضميرَ الشأنِ نحو : (هو زيدٌ محترمٌ) ؛ إذْ لو قُدِّمَ خبرُه عليه فقيل : (زيدٌ محترمٌ هو) لَتُوُهِّمَ كونُه توكيدًا للضمير المستتر في الخبر، ولم يُعلَمْ كونه ضمير الشأن .(٢)

السابع : اقتران الخبر بالفاء ، وذلك نحو : (الذي يزورُني فله هديةٌ) ؛ وإنما كان افترانُه بالفاء مانعًا من تقديمه لشبهه بجواب الشرط ؛ فكما لا يجوز تقديمُ جوابِ الشرط لم يَجُزْ تقديمُ ما يُشْبِهُه.(٣)

وهكذا نرى أنَّ الاستعمال العربيَّ يقتضي جواز تقديم الخبر على المبتدأ ما لم يوجد مانع ، فإنْ وجد المانع غُلِّب على ما يقتضيه الاستعمال ، فيلزم تأخير الخبر.

****

(١)ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٨/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٥٠/١ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/١، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٤٨/١ .

(٣)ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٨/١ .

المسألة الثالثة عشرة

وجوب تقديم الخبر

سبق أنْ ذُكِر في صدر المسألة السابقة أنَّ الأصل في ترتيب الجملة الاسمية يقتضي أن يكون الخبر متأخرًا عن المبتدأ، نحو : (محمدٌ ﷺ خيرُ الخلق) فإن وُجِدَ مانعٌ يتعارض مع ما يقتضيه هذا الأصل وجب تقديمُ الخبرِ على المبتدأ .

والمانع من تقديم المبتدأ أمور ، فهاكم بيانها :

الأول: ألاَّ يوجد مُسَوِّغٌ للابتداء بالنكرة سوى تقديم الخبر ، وذلك بأن يكون ظرفًا مختصًّا ، أو جارًّا ومجرورًا مختصٍّ ، أو جملةً متضمنةً لما تحصل به الفائدة ، فمثال الظرف المختص : (عندنا ضيوفٌ) ولا يجوز أن يقال: (ضيوف عندنا) ؛ وذلك لوجود مانعين:

أحدهما : عدم وجود مُسَوِّغٌ للابتداء بالنكرة .

والآخر : تَوَهُّمُ كونِ الظرفِ نعتًا .

ومثال الجار والمجرور المختص : (لنا مالٌ) ولا يجوز أن يقال: (مالٌ لنا) لما تقدَّم .

ومثال الجملة المتضمنة لما تحصلُ به الفائدة : (قَصَدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ) ولا يجوز أن يقال : (رجلٌ قَصَدَك غلامُه) لما تقدَّم أيضًا ؛ لأن النكرةَ تطلب الظرف ، أو الجار والمجرور ، أو الجملة ؛ لتُخَصَّصَ بأيِّهن .

هذا ، والفائدة التي تضمنتْها جملة (قَصَدَكَ غُلامُهُ) حاصلةٌ بوجود الكاف ، ولولاها لم يكن الإخبار بالجملة مفيدًا ، كما أنه لولا اختصاصُ الظرف والجار والمجرور لم يكن للإخبار بهما فائدة .[١]

وإلى هذا الموضع يشير ابنُ مالك في الخلاصة بقوله:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

المانع الثاني : كون الخبر مسندًا إلى (أنَّ) المفتوحةِ وصلتِها ، نحو : (في اعتقادي أنك مخلصٌ) ، ومنه في القرآن الكريم : {وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ } [يس: ٤١] ، فلا يجوز في المثال أن يقال : (أنك مخلصٌ في اعتقادي) ولا أن يقال في غير القرآن : (أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ آيَةٌ لَهُمْ) .

وإنما التُزِم هنا تقديمُ الخبرِ خشيةَ التباسِ (أنَّ) المفتوحةِ بالمكسورة، وكذلك خوف التباسها بـ (أنَّ) التي بمعنى (لعلَّ) ؛ لأنها إحدى لهجاتها .[٢]

المانع الثالث : أن يكون الخبرُ من الأسماء التي لها حق الصدارة بنفسه أو بغيره ، فمثال الأول : (أين الشيخ ؟ ومتى الاختبار؟) ،

---

(١)ينظر شرح التسهيل ٣٠١/١، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٤٨/١-٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨٤، وشرح ابن عقيل ٢٢٣/١-٢٢٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٥٥/١-٥٥٦ .

(٢)ينظر شرح التسهيل ٣٠١/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٥٦/١ .

ومثال الثاني : (صبيحةُ أيِّ يومٍ الاختبار؟) فـ "صبيحةُ" خبرٌ مقدَّمٌ وجوبًا ؛ لأنه أضيف إلى ملازم الصدارة فاكتسب منه الصدارة .[١]

وإلى المانع الثالث أشار ابنُ مالك بقوله :

كَذَا إذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

المانع الرابع : أنْ يقترن المبتدأ بـ (إلا) لفظًا أو معنًى ، فمثال الأول : (ما للفقير إلا رحمةُ القدير) ، ومثال الثاني : (إنَّما للمذنبِ شفاعةُ النبيّ) ولو أخِّر الخبرُ على ما يقتضيه الأصل في تركيب الجملة لأدَّى ذلك إلى خلاف ما أراده المتكلم .[٢]

يقول ابن مالك في الخلاصة :

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

المانع الخامس : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، وذلك كقولك : (في الدار صاحبها ، وللعلم رجالُه) فكلٌّ من (صاحبُها) و(رجالُه) مبتدأ والضمير المتصل بهما راجعٌ في المثال

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/٣٠٠، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ١/٤٩-٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٥٥٩ .

(٢)ينظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٦٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨٥، وأوضح المسالك ١/٢١٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٦، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي الحسن الأشموني ١/ ٢١٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٥٥٨ .

الأول إلى (الدار) ، وفي الثاني إلى (العلم) وكلاهما جزء من الخبر .

ومن ذلك في القرآن الكريم : { أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا } [محمد: ٢٤]

وإنما خولف الأصل الذي يقتضيه التركيب لوجود المانع ، وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .[١]

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

كَذَا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

المانع السادس : كون تأخير الخبر يُفهَم منه معنًى غير المراد من تقديمه . وذلك نحو : (تميميٌّ أنا) إذا كان المرادُ التفاخر بتميم . ذكره الرضي .[٢]

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣٠٢/١، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٤٩/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٤٨٥، وأوضح المسالك ٢١٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/١، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي الحسن الأشموني ١/ ٢١٣- ٢١٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٥٩/١ .

(٢)شرح الرضي على الكافية ٢٦٣/١.

المسألة الرابعة عشرة

وجوب تقديم الفاعل على المفعول به

من المعلوم أن الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أنْ يأتي الفعلُ ، ثم الفاعل ، ثم المفعول به ، وتقديم الفعل على فاعله واجب ؛ لأنَّ الفاعل كالجزء من الفعل ، وأيضًا لمَّا كان الفاعلُ عمدة يفتقر إليه الفِعْلُ ، وكان شديدَ الاتصالِ بفِعْلِهِ عُلِمَ أن الأصل في مرتبته أن يأتي بعده ، ثمَّ يأتي المفعول بعد الفاعل لكونه فضلة ، نحو : (أكرم عبدُ الله زيدًا ، وحفِظَ محمدٌ القرآنَ) ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى : { وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ } [النمل: ١٦] .

والاستعمال العربي لهذا التركيب يقضي بجواز مخالفة ذلك الأصل في الترتيب بين الفاعل والمفعول؛ فيصحُّ تقدُّم المفعول على الفاعل ، نحو: (أكرم زيدًا عبدُ الله ، وحفِظَ القرآنَ محمدٌ) ، ومنه قوله تعالى: { أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ } [البقرة: ١٣٣] ، وقوله تعالى: { وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ } [يونس: ١٢] ؛ وذلك التقديم لضرب من العناية والاهتمام بالمقدَّم . يقول سيبويه : " فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولك ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردْتَ به مُؤخّرًا ما أردْتَ به مقدَّمًا ، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعلَ بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخَّرًا في اللفظ ؛ فَمِنْ ثَمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا ، وهو عربيٌّ جيِّد كثير ، كأنّهم

إنَّما يُقَدّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى ، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم ".[١]

ويقول الإمام عبد القاهر : " وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام ، وذلك أن تقول : (أعطى الأميرَ زيدٌ) فتقدِّم (الأمير) وإنْ كان مفعولاً وكان (زيدٌ) فاعلاً ؛ لأجل أنَّ العناية بالأمير آكد. ولو قلت: (أعطى زيدٌ الأميرَ) كان حسنًا جميلاً".[٢]

وإلى ذلك الأصل في ترتيب الجملة الفعلية، وجواز مخالفته يقول ابن مالك:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ ..... (٣)

هذا ، وجواز تقديم المفعول على الفاعل الذي يقتضيه الاستعمال لتركيب الجملة الفعلية ليس على إطلاقه ، وإنما هو مشروط بعدم وجود مانع يتعارض مع مقتضي الجواز ، فإن وجد المانع غُلِّب على المقتضي ؛ فيلزم حينئذٍ تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، وينحصر ذلك في ثلاثة مواضع جَمَعَها ابنُ مالك في قوله :

---

(١) الكتاب ٣٤/١ .

(٢)كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٣٣٠/١ .

(٣)وينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٥٩٣، وشرح ابن عقيل ٤٣٩/١، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي الحسن الأشموني ٥٥/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٨٥/٢ .

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

وهاكم بيان المواضع الثلاثة :

الموضع الأول: إذا خيف التباس أحدِهما بالآخر، كأنْ يتعذَّر تمييز الفاعل من المفعول ، وذلك إذا خفِيَ الإعرابُ في كلٍّ منهما ، كأن يكون كلٌّ منهما اسمًا مقصورًا ، أو مضافًا إلى ياء المتكلِّم ، أو من الأسماء المبنية ، فلا تظهر عليهما حركاتُ الإعراب التي يتميَّزُ بهنَّ الفاعل من المفعول ، نحو : (أكرم موسى عيسى ، وأكرم ابني أخي، وضرب هذا هؤلاء) ففي هذه الأمثلة ونحوها يُوجِبُ النحويون كونَ المتقدِّمِ فاعلاً والمتأخِّر مفعولاً .

فإن وجدت قرينةٌ لفظيةٌ أو معنوية تُزِيلُ المانع ؛ فيتميَّز أحدُهما من الآخر لم يجب تقديم الفاعل .

فاللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما ، واتصال علامة الفعل بالفاعل نحو : (أكرم الفتى موسى السخيُّ ، ووَعَظَتْ الفتى ليلى) فكلٌّ من (موسى) و(ليلى) فاعل ؛ لظهور الإعراب على تابع الفاعل في المثال الأول ، واتصال علامة التأنيث بالفعل في الثاني .

والمعنوية نحو : (أرضعتِ الصُّغرى الكُبرى ، وكسر العصا موسى) فكلٌّ من (الصغرى) و(العصا) مفعول به مقدَّم جوازًا بدلالة المعنى.[١]

الثاني : إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً سواء أكان المفعول اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا متصلاً أم ضميرًا منفصلاً ، وذلك نحو : (فهمتُ النحو ، ونصرتُك ، وما أكرمتُ إلا إياك) .[٢]

الموضع الثالث : أن يكون المفعول محصوراً بـ (إنما) نحو : (إنما يقول المؤمنُ الصدقَ) أوْ بـ (إلا) نحو : (ما يقولُ المؤمنُ إلا الصدقَ) والمعنى : أن قول المؤمن مقصورٌ على الصدق ، ويجوز أن يقولَ الصدقَ غيرُه ، فلو قُدِّم المفعولُ به وقيل: (إنما يقول الصدقَ المؤمنُ أو ما يقولُ الصدقَ إلا المؤمنُ) لانعكس المعنى ؛ إذ إنَّنا في هذه الحالة نكون قد قَصَرْنا قولَ الصِّدق على المؤمن ؛ فلا يقوله غيرُه .[٣]

---

(١)ينظر شرح الرضي على الكافية ١٩٠/١ – ١٩١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٥٩٤، وشرح ابن عقيل ٤٤١/١-٤٤٢، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي الحسن الأشموني ٥٦/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٨٦/٢ .

(٢) – ينظر شرح الرضي على الكافية ١٩١/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٥٩٤، وشرح ابن عقيل ٤٤٢/١-٤٤٣ .

(٣) – ينظر شرح الرضي على الكافية ١٩١/١ – ١٩٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٥٩٤، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٨٩/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٦/٢ .

المسألة الخامسة عشرة

وجوبُ تقديمِ المفعولِ به على الفاعل

ذُكِرَ في المسألة السابقة أن الأصل في ترتيب الجملة الفعلية تقدُّم الفاعل على المفعول به ، وأن الاستعمال العربي يُجيزُ مخالفة الأصل ما لم يمنع مانعٌ ، كقوله تعالى : { وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ } [القمر: ٤١] ، ونحو : (خاف ربَّه عمرُ).

ويُذْكر هنا أنه إذا وجد مانع يتعارض مع ما يقتضيه ذلك الاستعمال غُلِّب المانع على هذا المقتضي ، وتعيَّن تقديمُ المفعول به على الفاعل ، وذلك في ثلاثة موضع أيضًا :

الأول : أن يتصل بالفاعل ضميرٌ المفعول به ، كقوله تعالى : {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ } [البقرة: ١٢٤] ، فـ (إِبْرَاهِيمَ) مفعولٌ به مقدَّمٌ ، و(رَبُّهُ) فاعلٌ مؤخَّرٌ وجوبًا. وإنما وجب تقديم المفعول به على الفاعل في الآية الكريمة ونحوها ؛ لأننا لوقلنا : (ابتلى ربُّه إبراهيمَ) لعاد الضميرُ المتصل بالفاعل على المفعول وهو متأخِّرٌ لفظًا ورتبة ، وذلك ممتنع ، ومثله قوله تعالى : {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ } [غافر: ٥٢] .

والثاني : أن يُحْصَرَ الفاعلُ بـ "إلا" عند غير الكسائي وبـ "إنما" عند الجميع ، نحو: (ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ ، وإنما ضرب عمرًا زيدٌ) ، ومن ذلك قوله تعالى : {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [فاطر: ٢٨].

وإنما خولف الأصل هنا بتأخير الفاعل عن المفعول به وجوبًا ؛ لوجود المانع وهو كون الفاعل محصورًا بـ (إلا) أو (إنما) ؛ إذْ لو قُدِّم لانعكس المعنى المراد .

والثالث : أن يكون المفعول به ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا ، نحو : (أكرمني ربي) ومنه قوله تعالى : { قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } [الأنعام : ١٦١] ، وقوله تعالى: { وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ } [التوبة : ٥٩] (١) .

---

(١) – ينظر شرح الرضي على الكافية ١٩٦/١ – ١٩٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٥٩٥، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٩٤/٢.

المسألة السادسة عشرة

عدم صلاحية الجملة بعد المعرفة أو النكرة غير المحضة للحالية

من المقرر الثابت عند النحويين أن الجملة الواقعة بعد المعرفة إذا كانت خبريةً ومشتملةً على رابط ولا يستلزمها ما قبلها فإنها تُعْرَبُ حالاً ؛ إلا أن يمنع من ذلك مانع، والمقصود بـ (المانع) ما يمنع حاليةً كانت مُتَعَيَّنَةً لولا وجودُه ، ويتعين حينئذ الاستئناف .

وهذا المانع إما لفظيٌّ أو معنويٌّ :

فاللفظيُّ : أن تتصدَّر الجملة الواقعة بعد المعرفة أو النكرة غير المحضة بدليل استقبال كـ (السين ، وسوف ، ولن) وذلك نحو : (زارني زيد سأكافئه ، أو سوف أكافئه ، ونجح ابني لن أنسى مكافأته) فقد وقعتْ جملَتَا (سأكافئه أو سوف أكافئه ، ولن أنسى مكافأته) بعد المعرفة المحضة ، والجملة الخبرية بعد المعرفة المحضة حقُّها أن تكون حالاً ، ولكنَّ " السين " و"سوف" و"لن" يمنعن الحالية ؛ إذ الجملُ الحالية لا تتصدَّر بدليل استقبال ، وإنما تُعْرَبُ تلكم الجمل استئنافية لا محل لها من الإعراب [(١)].

والمعنوي : الانحراف عن المعنى المقصود ، وذلك نحو قوله ﷻ : {الرَّجِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾} الصافات . وبيانُ ذلك أن جملة (لا يَسَّمَّعون)

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢١٢ – ٢١٨ بتصرف .

وقعت بعد نكرة غير محضة (كلِّ شيطان) وهى جملة خبرية فيها ضمير يعود إلى النكرة ولا يوجد مانعٌ لفظي يمنع إعرابَها نعتًا أو حالاً من حيث الصناعة النحوية ، لكن المعنى المقصود مانعٌ للنعتية والحالية معًا ؛ لأن السماء لا تحفظ من كل شيطان غير مُتَسَمِّع ، أو في حال تسمُّع ، إنما تعرب الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ، سيقت لبيان أن الشياطين المردة لا يقدرون أن يسمعوا كلام الملائكة ، أو يتسمَّعُوا . (١)

يقول ابن هشام في مغني اللبيب : " من الاستئناف ما قد يَخْفَى، وله أمثلة كثيرة ، أحدها ﴿بِٱللَّهِ مِنَ﴾ من قوله ﷻ : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ﴾ فإذا الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه وكلاهما باطل ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسَّمَّعُ ، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافًا بيانيًا لفساد المعنى أيضًا " (٢).

وفي تفسير النسفي : " والضمير في (يسَّمَّعون) لكلِّ شيطان ؛ لأنه في معنى الشياطين ، وأصلُه يتسمَّعون وينبغي أن يكون كلامًا منقطعًا مبتدأ اقتصاصًا لما عليه حال المسترقة للسمع " (٣).

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢ / ٣٥٩ ، ومغني اللبيب ص ٥٦٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٨٧ ، وبناء الجملة العربية ص ١٣٤ .

(٢) المغني ص ٥٠١ ، ٥٠٢ .

(٣) ينظر : ٤ / ١٧ .

وفي تفسير أبي السعود: " ولا سبيل لجعله صفةً لِكُلِّ شيطان ولا جوابًا عن سؤال مقدر ؛ لعدم استقامة المعنى "[١].

وقد أخطأ بعضُ المعربين فجعل جملة (لا يسَّمَّعون) في موضع جرٍّ نعتًا لـ (كلِّ شيطان) أو في موضع نصب على الحال ، ومن هؤلاء أبو البقاء العكبري "[٢] .

(١) تفسير أبي السعود ٧ / ١٨٥ .

(٢) ينظر التبيان ٢ / ١٠٨٨ .

المسألة السابعة عشرة

عدم صلاحية الجملة الواقعة بعد النكرة للنعتية

من المقرر الثابت عند النحويين أن الجملة الواقعة بعد النكرة تُعْرَبُ نعتًا ما لم يمنع مانع .

والمانع الذي يمنع الجملة الواقعة بعد النكرة من أن تكون نعتًا إما لفظيٌّ أومعنويٌّ.

فأما المانع اللفظيُّ فهو وجود (إلا) أو (الواو) أو كليهما بين النكرة والجملة ، أو عود الضمير الرابط على معرفة ونكرة ، أو كون النكرة عاملة ولم تستوف معمولها[1]، وفيما يلي أمثلة وشواهد توضح ذلك :

أولاً . : مجيء (إلا) مانعًا : مثل : (ما جاء أحد إلا قال خيرًا) فجملة (قال خيرًا) لولا وجود (إلا) لكانت محتملة للوصفية والحالية؛ لوجود المقتضي لذلك وهو وقوعُها بعد نكرةٍ غير محضة ، فلما وُجِدَ المانع وهو (إلا) غُلِّب على المقتضي فامتنع إعراب الجملة نعتًا ، وتعينت الحالية ، ومن ذلك في القرآن الكريم قوله ﷻ: ﴿﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله﴾﴾ الشعراء: ٢٠٨ .

ثانيًا . : مجيء الواو مانعًا : نحو : (جاءني يتيمٌ ودمعُه على خدِّه " فجملة (دمعُه على خدِّه) وقعتْ بعد نكرة محضة ، وذلك

---

(١) مستفاد من شرح التسهيل ٣ / ٣١٠ ، ومغني اللبيب ص ٥٦٤ ، وشرح الأشموني٢ / ١٨٧ ، والجمل وأشباه الجمل ص ٢٤٣ .

مقتضٍ إعرابها نعتًا غير أنه قد اجتمع مع ذلك المقتضب مانع وهو وجود الواو بين النكرة والجملة ، وهذه الواو هي واو الحال ، واو الحال لا تعترض بين الموصوف وصفته ، وإنما تقع بعدها الجملة الحالية ، فغُلِّب المانع على المقتضي ؛ ولهذا امتنع إعرابُها نعتًا وتعيَّنَ أن تكون في محل نصب حالاً من (يتيم) .

ومن ذلك في القرآن الكريم قوله ﷻ : ﴿ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ البقرة: ٢١٦. وقوله ﷻ : ﴿الْحَجَرِ النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ مَرْيَمَ طَهَ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ﴾ البقرة: ٢٥٩.

ثالثًا . : مجيء (إلا) و(الواو) معًا مانعين :

نحو قولك : (ما زارني من أحد إلا وله مني تحفةٌ) فجملة (له مني تحفة) وقعت بعد نكرة غير محضة ، وذلك يقتضي صحة أن تكون نعتًا ، غير أنَّ وجود (إلا) و(الواو) مانعٌ لها من ذلك ؛ ولذا تُعْرَبُ الجملةُ في محل نصب حالاً من " أحد "، ومن ذلك قوله ﷻ في كتابه العزيز: ﴿ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ ﴾ الحجر: ٤.

رابعًا – : عود الضمير الرابط على معرفة ونكرة :

وذلك نحو : (أتى ابني وطفلٌ يضحكان) فجملة (يضحكان) وقعت بعد نكرة ، وذلك مقتضٍ إعرابها نعتًا للنكرة ، ولكنها مشتملة على ضمير يعود على المتعاطفين النكرة والمعرفة، وهذا مانع لها من الوصفية ؛ فيتعين إعرابُها حالاً .

خامسًا – : مجيء النكرةِ عاملةً ولم تستوفِ معمولَها :

وذلك نحو : (هذا قائلٌ يَصْدُقُنِي : النحوُ مَضْبَطةٌ للسان والقلم) ، فجملة (يصدقني) وقعت بعد نكرة محضة ، وظاهر ذلك مقتضٍ أنْ تعرب نعتاً للنكرة ، غير أنه قد تعارض مع ذلك المقتضي مانع ، وهو مجيء النكرةِ اسم فاعل عامل عمل الفعل ، ولم يستوف معموله ، ومعموله هو جملة (النحو مضبطة) ، فغُلِّب المانع ؛ ولذا امتنع إعراب جملة (يَصْدُقُني) نعتًا ، ووجب أنْ تعرب في محل نصب حالاً من الضمير المستتر في اسم الفاعل ، والعامل فيه ما في المبتدأ من معنى الإشارة .

ومن ذلك قول ذي الرمة – من الطويل – :

وقائلةٍ تَخْشَى عليَّ : أظُنُّهُ سيودي به ترْحالُه ، ومذاهبُه (١)

فجملة (تخشى عليَّ) في محل نصب حال من الضمير المستتر في " قائلة " ويمتنع أن تكون نعتًا ؛ وذلك لأن اسم الفاعل لا يُنْعَتُ قبل استيفاء عمله ، ومعمولُه جملةُ (أظنه...) (٢) .

---

(١) البيت في ديوانه ص ٥١، وهو من شواهد المغني ص ٥٦٥ بغير عزوٍ لقائل ، ويروى فيه "جعائله" بدلاً من "مذاهبه"، والجعائل : جمع جُعالة وهي ما يجعل للغازي ، وذلك إذا وجب على الإنسان غزو فَجَعَلَ مكانه رجلاً آخر بجُعْلٍ يشترطه ، وينظر اللسان (ج ع ل).

(٢) ينظر مغني اللبيب ص ٥٦٥، وإنما كان الوصف العامل لا يجوز نعته قبل استيفاء عمله؛ لأن عمله ليس بالأصالة ، وإنما بالحمل على الفعل .

وأما المانع المعنوي : فنحو قوله ﷻ : ﴿الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾﴾ الصافات ، وبيان ذلك أن جملة (لا يسَّمَّعون) وقعت بعد نكرة غير محضة (كلِّ شيطان) وهي جملة خبرية فيها ضمير يعود إلى النكرة ، وذلك مقتضٍ من حيث الصناعة النحوية صحة إعرابها نعتًا أو حالاً ، لكن المعنى المقصود مانعٌ من النعتية والحالية معًا ؛ لأن السماء لا تُحفظ من كل شيطانٍ غيرِ مُتَسَمِّع ، أو في حال تَسَمُّع.

ولما تعارض المانع والمقتضي غُلِّب المانعُ ؛ ولذا لا يصحُّ إعراب الجملة نعتًا ولا حالاً ، وإنما تعرب استئنافية لا محل لها من الإعراب ، سيقت لبيان أن الشياطين المردة لا يقدرون أن يسمعوا كلام الملائكة، أو يتسمعوا . والله تعالى أعلى وأعلم .

*****

المسألة الثامنة عشرة

العطف على مقتضى ظاهر الصناعة النحوية دون مراعاة المعنى

لا بدَّ للمعرب من مراعاة الأمور التي يصح بها إعرابُه ، وإنْ لم يراعها حُكِمَ بالخطأ على إعرابه .

ومن ذلك أنْ يكونَ الإعرابُ يقتضيه ظاهرُ الصناعةِ النحويةِ ويَمْنَعُ منه فسادُ المعنى المقصود ، فهاكم مثاليْنِ يتضح بهما خطأُ المعرب ؛ لمراعاته ما يقتضيه ظاهرُ الصناعةِ النحويةِ دون مراعاته صحةَ المعنى؛ وذلك بسبب التَّوهُّم أو الاستعجال :

المثال الأول : قوله تعالى : { قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ } [هود : ٨٧] فإن بعض المعربين إذا سُئل : علام عُطِفَ قوله تعالى : { أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ } فإنه يتبادر إلى ذهنه أنَّ (أَنْ نَفْعَلَ) معطوفٌ على (أَنْ نَتْرُكَ) وذلك الإعراب فاسد ؛ لأنهم لم يُؤْمَروا أنْ يفعلوا في أموالِهم ما يشاؤون ، وإنما ارتكبوا ذلك الإعراب الفاسد بسبب التوهُّم وعدم التدبُّر في معنى الآية ، وموجبُ التَوَهُّمِ المذكور أن المُعرب يرى في الآية (أنْ والفعل) مرتين ، وبينهما حرف العطف ، فيتبادر إلى ذهنه ما يقتضيه ظاهر الصناعة فيراعيه، ويغيب عنه ما يقتضيه المعنى فيهمله ويجافيه .

والإعراب الصحيح أنَّه معطوف على (ما) الموصولة التي هي في محل نصب مفعول به للفعل (نَتْرُكَ) ؛ لأن سياق الآية يقتضي

أن يكون المعنى أصلاتك تأمرُك أن نترك مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ نترك أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ .(١)

يقول الشيخ السمين الحلبي: " قوله { أَوْ أَن نَّفْعَلَ } العامة على نون الجماعة أو التعظيم في « نفعل » و « نشاء » . وقرأ زيد بن عليٍّ وابن أبي عبلة والضحاك بن قيس بتاء الخطاب فيهما . وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة الأول بالنون والثاني بالتاء ، فَمَنْ قرأ بالنون فيهما عَطفه على مفعول (نترك) وهو (ما) الموصولةُ ، والتقدير : أصلاتُك تأمركَ أن نَتْرُكَ ما يعبدُ آباؤنا ، أو أن نترك أن نفعلَ في أموالِنا ما نشاء، وهو بَخْسُ الكَيْل والوَزْنِ المقدَّم ذكرُهما. و (أو) للتنويع أو بمعنى الواو، قولان ، ولا يجوز عَطْفُه على مفعول (تأمرُك)؛ لأن المعنى يتغير ، إذ يصير التقدير : أصلواتُك تأمُرك أن نفعلَ في أموالنا ".(٢)

وخلاصة القول هنا أنَّ ظاهر الصناعة النحوية قد يقتضي شيئًا، والمعنى المراد مانع منه ؛ فيُغَلَّبُ المانع .

والآخر : قوله تعالى : { قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ } [المائدة : ٣١]

---

(١) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ٢/ ٢٦ ، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ٢/ ٧١١-٧١٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٢٧٢-٢٧٣ ، ومغني اللبيب لابن هشام ص ٦٨٤-٧٨٦ .

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٢٧٢-٢٧٣.

حيث إن قوله تعالى: { فَأُوَارِيَ } قرأه الجمهورُ بفتح حركة الياء، أي : بالنصب .

وقد توهَّم بعضُ المعربين أن (أوارِيَ) منصوبٌ بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب طلب محض ، وهو الاستفهام في قوله : (أعجَزْتُ) كما في قوله تعالى : { فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ } [الأعراف : ٥٣] ، ومن هؤلاء صاحب الكشاف الشيخ أبو القاسم الزمخشري .(١)

وقد حكم بخطأ ذلك الإعراب كثيرٌ ممَّنْ عُنِي بإعراب القرآن ، وبعض النحويين . ووجه الخطأ أن جواب الشيء يكون مسبَّبًا عنه ، والمواراة لا تتسبَّبُ عن العجز ؛ فإنَّ النحاةَ يشترطون في جوازِ نَصْبِ الفعلِ بإضمار (أنْ) بعد الطلب المحض ، أو النفي المحض أن ينحلَّ الكلامُ إلى شرطٍ وجزاء ، فإنْ انعقدَ منه شرطٌ وجزاءٌ صَحَّ النصبُ ، وإلاَّ امتنعَ ، ومنه : (أين بيتك فأزورَك) أي : إن عَرَّفْتَني بيتك أزرْك ، وفي الآية الكريمة التي يتحدَّث عنها الباحثُ لا يمكن ذلك ؛ لأنه لو انحَلَّ الكلام فيها إلى شرط وجزاء لفسدَ المعنى، إذ يصير التقديرُ : إنْ عَجَزْتُ وارَيْتَ ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه إذا عَجَز فكيف يواري ؟

---

(١) ينظر الكشاف ١/ ٦٠٨ ، والتبيان ١/ ٤٣٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٣٥ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون – ٤/ ٢٤٥-٢٤٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٦٩٥.

ولذلك امتنع نصبُ (تصبح) في قوله تعالى : { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّـهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّـهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ } [الحج : ٦٣] ؛ لأنه لا يمكن أنْ ينحلَّ الكلامُ إلى شرطٍ وجزاء ؛ إذْ إنَّ إصباحَ الأرضِ مخضرةً ليس مسبَّبًا عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه ؛ فلا مقتضٍ لنصبه .

وإنما الإعراب الصحيح للفعل (أوارِي) هو أنَّه منصوب بالعطف على (أكونَ) المنصوب بأن المظهرة .(١)

*****

(١) ينظر التبيان ١/ ٤٣٣ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/ ٢٤٥-٢٤٦ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٣٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٦٩٥ ، وتفسير أبي السعود ٣/ ٢٨ ، وروح المعاني ٦/ ١١٦.

المسألة التاسعة عشرة

زيادة الألف بين نون النسوة ونون التوكيد

من الثابت في الدرس النحويِّ والصرفيِّ أنه إذا أسند الفعلُ مضارعًا أو أمرًا نحو : (تجْلِس ، واجْلِسْ ، وتخشى ، واخشَ ، وترمِي ، وارمِ ، وتدعُو ، وادعُ) إلى نون النسوة فلا يحدثُ فيه تغيير في المضارع ، ويُرَدُّ حرف العلة في الأمر، ويبنى على السكون ، ما لم يكن ألفًا فإنها تقلب ياءً فيقال : (يا نسوة لِتجْلِسْنَ، واجْلِسْنَ ، ولِتَخْشَيْنَ ، واخْشَيْنَ ، ولِترمِين ، وارمِين ، ولِتَدْعُون ، وادعُونَ) .

فإن أريد توكيد الفعل المسند إلى نون النسوة بالنون لزم زيادةُ ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد، فيقال: (يا نسوة لِتجْلِسْنَانِّ ، واجْلِسْنَانِّ ، ولِتَخْشَيْنَانِّ ، واخْشَيْنَانِّ ، ولِتَرْمِينانِّ ، وارمِينانِّ ، ولِتَدْعُونانِّ ، وادعُونَانِّ) .

فكلٌّ فِعلٍ مما بين القوسين السابقين مبنيٌّ على السكون ، ونون النسوة في محل رفع فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف لا محل لها من الإعراب.

يقول ابن مالك في الخلاصة :

وألفاً زِدْ قبلها مُؤَكِّدا فِعلاً إلى نون الإناثِ أسْنِدَا

فإن قلت: الأصل يقتضي عدم زيادة الألف حتى لا تَثْقُلَ الكلمة بالزيادة ، فَلِمَ لَزِمَتْ زيادتها ؟

فالجواب: أنه قد تعارض مع ذلك المقتضي مانع ، وهو كراهة اجتماع الأمثال ؛ فغُلِّبَ المانع على المقتضي .(١)

يقول ابن جني وهو يتحدث عن زيادة الألف : " ومن ذلك لحاقُها فصلاً بين النونات في نحو قولك للنساء : (اضربنانِّ يا نسوة ، واشتمْنَانِّ بكرًا) . وأصل هذا أن تدخل نون التوكيد وهى مُشَدَّدة على نون جماعة المؤنث، فتجتمع ثلاث نونات ، فكان يلزم أن يقال : (اضربنَنَّ زيدًا) فكرهوا اجتماعَهُنَّ ففصلوا بينهنَّ بالألف، ومن كلام أبى مهدية:

(اخسأْنَانِّ عني) ".(٢)

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٢/ ٢٩٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٨٤، والتصريح ٤/ ١٩٩ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٧٢٢، وينظر اللسان (خ س أ) والخطاب في (اخسأنانِّ) للشياطين.

المسألة العشرون

وقوع الفاء وسطًا بين جُزْأَيْ جواب (أمَّا)

(أمَّا) حرفٌ بسيطٌ يفيد الشرط والتوكيد دائمًا ، والتفصيل غالبًا.

ويؤول بمعنى : مهما يكُنْ من شيء ؛ لأنه قائمٌ مقامَ أداة الشرط وفعل الشرط ، ولا بُدَّ بعده من جملةٍ هي جوابٌ له ، فإنْ قلت: (أما زيد فمنطلق) فأصله : مهما يكنْ من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت أمَّا مقامهما ، وكان الأصل يقتضي أن يقال : أما فزيد منطلق ، فتجعل الفاء في صدر الجواب ، ولكنها جاءت واسطة بين جُزْأَيِ الجواب لوجود مانع ، وهو القُبْحُ الناشئ عن مجيء الفاء التي تشبه حرف العطف من غير أن يسبقها ما يشبه المعطوف عليه ؛ فوسَّطوا الفاء بين الاسمين لرفع ذلك القبح وإصلاح اللفظ .

وتوجيه ذلك أنْ يقع قبل الفاء اسمٌ في اللفظ ويكون الاسم الثاني الذي بعده وهو خبر المبتدأ كأنه تابعٌ وإن لمْ يكن معطوفًا على المبتدأ .(١)

يقول ابن جني : " اعلم أنه لمَّا كانت الألفاظ للمعاني أزِمَّة وعليها أدِلَّة وإليها موصِّلة وعلى المراد منها محصِّلة عُنيت العربُ بها فأولتْها صدرًا صالحًا من تثقِيفها وإصلاحها . فمن ذلك قولهم : (أمَّا

---

(١) ينظر الخصائص ١ / ٣١٢-٣١٣، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٦- ٢٦٧، واللباب في علل الإعراب والبناء ١/ ١٤٧، والجنى الداني ص ٥٢٢-٥٢٣ .

زيد فمنطلق) ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرَّحْتَ بلفظ الشرط فيه صِرْتَ إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شئ فزيد منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدَّمة عليهما وأنت في قولك : (أمَّا زيد فمنطلق) إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : (أمَّا فزيد منطلق) كما تقول فيما هو في معناه : (مهما يكن من شئ فزيد منطلق) ؛ وإنما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ "(١).

ووجه إصلاحه ـ كما يذكر ابن جني ـ أنَّ هذه الفاء وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا : أمَّا فزيد منطلق كما يقولون : مهما يكن من شئ فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مَجرى فاءِ العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرفٌ ، وهو (أمَّا) وذلك ممتنع ؛ لأنه يؤدِّي إلى وجود قبح في اللفظ ؛ فأصلحوا ذلك القبح بأن قدَّموا الفاء ، ووسَّطوها بين الحرفين ليكون قبلها اسمٌ وبعدها آخرُ ؛ فتأتَي على صورة العاطفة فقالوا : (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو .(٢)

****

***

---

(١) الخصائص ١ / ٣١٢-٣١٣ .

(٢) ينظر المرجع السابق ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٦- ٢٦٧ .

المبحث الثاني

أهم المسائل الصرفية المتفرِّعة عن تقديم المانع على المقتضي

المسألة الأولى

ضمُّ أولِ المضارع الرُّباعيِّ

تصرَّف العربُ في بعض صيغ الأفعال المضارعة بتغيير حركةِ حرفِ المضارعة تغييرًا يخرُج بالصيغة عن الأصل في بابها ؛ وذلك حذرًا من اللبس ، ومن ذلك :

- ضمُّهم أول المضارع الرباعي :

فمن الثابت عند الصرفيين أنَّ الأصل يقتضي لزوم تحريك حرف المضارعة ؛ لأنه مبدوء به ، ولا يبتدأ بساكن ، كما يقتضي أن تكون الحركة فتحةً مطلقًا ؛ لأنها أخف الحركات ؛ ولذا جاء حرف المضارعة مفتوحًا في مضارع غير الرباعي (الثلاثي والخماسي والسداسي) فنحو: (نَصَرَ ، وضَرَبَ ، وفرِحَ ، وانْطَلَقَ ، وتعلَّم ، واسْتَغْفَرَ) يُقال في مضارعه : (يَنْصُر ، ويَضْرِب ، ويَفْرَح ، ويَنْطَلِق، ويَتَعَلَّم ، ويَسْتَغْفِر) .

وهذا الأصل كان يقتضي أن يُفْتَحَ حرفُ المضارعة في الرباعيِّ كغيره من الأفعال لكنَّ العرب قد عدلوا عن هذا الأصل فَضَمُّوا حرف المضارعة ، فقالوا في مضارع (دَحْرَجَ ، وعَلَّم ، وقاتَلَ ، وأكْرَم) : (يُدَحْرِج ، ويُعَلِّم ، ويُقاتِل ، ويُكْرِم) .

وإنما خالف العربيُّ ما يقتضيه هذا الأصل لوجود المانع ، وهو خوف التباس مضارع (أفْعَلَ) بمضارع الثلاثي الذي بابُه (فَعَلَ

يَفْعِل) مثل : (ضَرَبَ يَضرِبُ) ؛ فلو قالوا في مضارع (أَضْرَبَ): (يَضْرِبُ) وفتحوا حرف المضارعة على الأصل لتبادر إلى الذهن أنه مضارع (ضَرَبَ) ، وخوف التباس المضارع المبدوء بالتاء من (فعْلَلَ، وفاعَلَ ، وفعَّلَ) معتلَّ اللام بالمصدر مِنْهُنَّ ؛ فنحو : (قوقى(١)، ووالى ، وزكَّى) لو جيء مضارعه المبدوء بالتاء بالفتح على الأصل لقيل : (تَقَوْقِي ، وتَوالِي ، وتَزَكِّي) فيُتَوهَّم أنها مصادر الأفعال (تَقَوقَى ، وتَوالَى ، وتَزَكَّى) ؛ إذْ إنَّ مصدر الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة إذا كان معتلَّ اللام يأتي على وزن ماضيه مع كسر ما قبل الآخِر .

يقول ابن مالك : " والأصل فتحُ حرفِ المضارعة مطلقًا ؛ لأنه حرف مبدوء به ؛ فلا بدَّ من تحريكه ، والفتحة أخفُّ الحركات فهي أولى ، فاستعمل غير الرباعي على الأصل ، وترك الفتح في الرباعي؛ لئلا يلتبس مضارع (أفْعَلَ) بمضارع الثلاثي المكسور العين ، و لئلا يلتبس ذو التاء من مضارع (فعْلَلَ ، وفاعَلَ ، فعَّلَ) المعتلة اللام بالمصدر .

ألا ترى أنه لو قيل في مضارع (أضرب) عن الشيء : (يَضْرِب) . بفتح الياء . لكان كمضارع (ضَرَبَ) ، ولو قيل في مضارع (قوقى) : (تقوقِي) وفي مضارع (والى) : (توالِي) وفي مضارع

---

(١) في المعجم الوسيط (ق و ق و) : " قَوْقَتِ الدَّجاجة قيقاء ، وقَوْقاءً : صوَّتَتْ عند البيض" .

(زكَّى) : (تَزَكِّي) لكان اللفظ بها كاللفظ بالمصدر فَعُدِلَ عن الفتح لذلك " (١).

*****

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ص٧٣-٧٤، وينظر الأشباه والنظائر للإمام السيوطي ١/ ٣٣٩، والمغني في تصريف الأفعال للشيخ عضيمة ص١٤١.

المسألة الثانية

ضَمُّ الثالث مع الأول من الماضي غير الثلاثي المبدوء بهمزة وصلٍ إذا بُني للمفعول

الأصل في الفعل الماضي غير الثلاثي إذا بُني للمفعول هو ضمُّ أولِه وكسْرُ ما قبل آخره ، غير أنَّ العربية تصرَّفتْ في ضبط بنية الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل عند بنائه للمفعول ، فضمَّتْ الحرف الثالث مع الأول ، ولم تُبْقِه مفتوحًا ؛ وذلك لوجود مانع وهو الوقوع في اللبس .

يقول السيوطي : " ويُضمُّ مع الأول أيضًا ثالثُ ذي همز الوصل؛ لئلا يلتبس بالأمر في بعض أحواله نحو : (استُخْرِجَ واسْتُحْلِيَ)(١) .

وأزيد الأمر وضوحًا فأقول : إنَّ من الثابت في الدرس الصرفي أنَّ الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصلٍ قد اجْتُلِبَتْ همزتُه للتوصُّل إلى النطق بالساكن ؛ ولذا تسقط في درج الكلام ، فلو اعتُمِدَ على ضمِّها فقط عند بناء الفعل للمفعول لالتبس بصيغة الأمر منه في حال وقوعه في درج الكلام ، وذلك نحو: (افْتُتِحَ ، واسْتُخْرِجَ ، واقْتُضِي ، واسْتُحْلي) لو اقتصِر عند بنائه للمفعول على ضم أوله ولم يضم معه ثالثه لقيل: (افْتَتِح ، واستَخْرِج ، واقتَضِي ، واسْتَحْلِي) ، وفي هذا التباس صيغةُ المبنيِّ للمفعول بصيغة فعل الأمر للمذكَّر في

---

(١) السابق.

(افْتَتِح ، واستَخْرِج) وصيغة الأمر للمؤنَّث في (اقتَضِي ، واسْتَحْلِي) ، فلما تعارض المانع ، وهو خوف اللبس مع ما يقتضيه الأصل من الاكتفاء بضم الأول ضُمَّ الثالث مع الأول تغليبًا للمانع .

*****

المسألة الثالثة

تجنُّب العربِ ضمَّ الفاءِ في نحو : (لِمْتُ) وكسرها في نحو : (خُفْتُ) مبنيًّيْنِ للمفعول

من المقرر الثابت في الدراسة الصرفية أن الفعل الثلاثيَّ الأجوف نحو: (قال ، وباع ، وخاف ، وهاب) إذا بُنِي للمفعول ففيه ثلاث لهجات:

أولاهنَّ – وهي الأشهر– : قلبُ عينِه ياءً ، وإخلاصُ كسرِ الفاء فيقال : (قِيلَ ، وبِيع ، وخِيفَ، وهِيبَ) والأصل : (قُوِلَ ، وبُيِعَ ، وخُوِفَ ، وهُيِبَ) نقلت كسرة العين منهنَّ إلى الفاء بعد حذف الضمة، ثم قلبت الواو من (قِولَ، وخِوْف) ياءً ؛ لسكونها وكسر ماقبلها ، وسلمت الياء في (خِيف وبِيع) ؛ لتجانسها مع الكسرة قبلها.

الثانية : جعلُ الألفِ ياءً مع إشمام كسرِ فاءِ الفعل الضمَّ ، وهي لهجة كثيرٍ من قيس ، وأكثر بني أسد – كما ذكر الشيخ خالد الأزهري – (١)، وبالوجهين قرئ قولُه تعالى : ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود الآية ٤٤] .(٢)

الثالثة : جعلُ الألفِ واوًا خالصةً مع إخلاص ضمِّ الفاء فيقال: (طُولَ ، وخُوف ، وبُوع) وهذه اللهجة تُعْزَى لِفَقْعَسٍ ودُبَيْر وهما من

---

(١) التصريح ٢/٣٤١.

(٢) ينظر النشر في القراءات العشر ٢/٢٠٨.

فصحاء بني أسد ، وبعضِ بني ضبة ، وبعض بني تميم ، وعليها جاء قول الشاعر – من الرجز – :

لَيْتَ وهل ينفع شيئًا ليْتُ ليت شبابًا بوع فاشتريْتُ(١)

فإنْ أسند الأجوفُ في هذه الحالة إلى ضمير رفع متحرك حذفت عينه لالتقاء الساكنين كما تُحْذَف من المبنيِّ للفاعل .

فإن كانت الفاءُ مضمومة مع الضمير في صيغة المبني للفاعل امتنع ضمُّها في المبنيِّ للمفعول اجتنابًا للإلباس ، ولم يَجُزْ فيها إلا الكسرُ والإشمامُ ، وذلك نحو : (لِمْتُ) وأصله : (لامني شيخي) فحُذِفَ الفاعلُ ، ثم أبدل من ضمير النصب (ياءِ المتكلم) ضميرُ رفع وهو (التاءُ) .

ولو قيل: (لُمْتُ) بضم الفاء ؛ لتبادر إلى الذهن أن الفعل مبنيٌّ للفاعل .

وإن كانت الفاء مكسورة مع الضمير في صيغة المبني للفاعل امتنع كسرها في المبني للمفعول اجتنابًا للإلباس ، ولم يجُز فيها إلا

---

(١) هذا الرجز نسبه الشيخ خالد في التصريح ٣٤٢/٢ ، إلى رؤبة، وهو في ديوانه ص١٧١ ضمن أبيات مفردات منسوبة إليه، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢، وشرح ابن الناظم على لامية الأفعال ص٨١، وأوضح المسالك لابن هشام ١٥٥/٢، وشرح البرماوي على اللامية ص٤٢٢، وشرح الشواهد للعيني بهامش شرح الأشموني ٦٣/٢.

الضمُّ والإشمامُ ، وذلك نحو : (خُفْتُ) وأصله : (خافني تلميذي)؛ إذ لو قيل فيه (خِفْتُ) ـ بكسر الخاء ـ لتُوُهِّم أنه فِعْلٌ مبنيٌّ للمعلوم.(١)

وإلى هذا أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله :

وإن بشكلٍ خيفَ لبسٌ يجتنب .

ويوضِّحُ الشيخُ المراديُّ ذلك قائلاً :

" إذا خِيف التباسُ فعلِ المفعول بفِعْلِ الفاعل بسبب شكل ، وهو ضمُّ الفاء أوكسرُها وجب حينئذ تجنُّبُ ذلك الشكل الذي بسببه وقع اللبس ، فتقول في (بيع) : (بُعْتَ يا عبدُ) بإخلاص الضم أو بالإشمام ، وفي (عُوق(٢)) : (عِقْتَ يا زيدُ) بإخلاص الكسر أو بالإشمام ؛ إذ لو أخلصْتَ الكسر في "بُعْتَ" والضم في "عِقْتَ" لالتبس فعلُ المفعول بفعل الفاعل "(٣).

ومما ذُكِر يُعْلَمُ أن الأصل في الفعل الأجوف المبنيِّ للمفعول المسند إلى ضمير رفع متحرِّك كان يقتضي جوازَ إخلاص كسر الفاء

---

(١) وانظر المنصف لابن جني ٢٥٣/١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٥٨-٤٥٩، وشرح البرماوي على لامية الأفعال ص٤٢٣، والتصريح ٣٤٤/١-٣٤٥، وهمع الهوامع٣٨/٦ .

(٢) هكذا بالنص ، ولعله سهو من الناسخ ، والأولى أنْ يقال : (عِيق) كما تقتضيه أشهر اللهجات الثلاث .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ٦٠٣ .

مع قلب عينه ياءً ، وإشمامِ كسرِ فاءِ الفعل الضمَّ مع قلب عينه ياءً، وإخلاص ضم الفاء مع قلب الألف واوًا .

فلما تعارض مع ذلك المقتضي مانعٌ وهو خوف التباس المبنيِّ للمفعول بالمبنيِّ للفاعل نُجُنِّبَ الضمُّ في نحو : (لِمْتَ يا مذنبُ) والكسر في نحو : (بُعْتَ يا عبدُ) .

*****

المسألة الرابعة

فتحُ ما قبل آخرِ المضارع المبدوء ماضيه بتاءٍ زائدةٍ

الأصل في الفعل غير الثلاثي أن تكون حركة ما قبل آخره في المضارع مخالفة لحركة ما قبل الآخر في الماضي كما كانت حركةُ العين في الثلاثيِّ هي محلُّ الفرق ؛ فلما كان ما قبل الآخر في الماضي غير الثلاثي مفتوحًا كُسِرَ في المضارع للفرق نحو : (دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ، وعَلَّم يُعَلِّم ، وأكْرَمَ يُكْرِمُ ، وسالم يُسالِمُ ، وانْطَلَق يَنْطَلِقُ ، وافْتَخَرَ يَفْتَخِرُ ، واسْتَغْفَر يَسْتَغْفِرُ) وقد عدلَتِ العربيةُ عن هذا الأصل في المضارع الذي أوَّلُ ماضيه تاءٌ زائدةٌ فلم تكْسِرْ حركةَ ما قبل آخره ، وإنما أبقتْه مفتوحًا؛ لوجود مانعٍ ، وهو خوفُ التباسه في بعض صوره بصيغة مصدرِه المعتلِّ الآخر؛ إذ إنَّهم لو كسروا ما قبل الآخر من نحو : (تتباهَى ، وتتزكَّى) ثم خَفَّفُوه بحذف إحدى تائيه ، فقالوا : (تباهِي، وتَزَكِّي) لتبادر إلى الذهن أن الصيغتَيْنِ للمصدر وليستا صيغَتَيْ مضارع . ذكر ذلك ابن مالك .(١)

ويظهر لي علةٌ أخرى غير ما ذُكِر لم أعلم أحدًا من الصرفيين ذكرها ، وهي أن الأصل تخالُفُ حركةِ ما قبل الآخر في ماضي ومضارع غير الثلاثيِّ ؛ وإنما فتح في نحو: (يتقابَل ويتباهَى ويَتَكَرَّم ويتزكَّى) لضرب من التخفيف ؛ فجميعُ أحرفِ الكلمةِ مفتوحٌ إلا الذي يسبق ما قبل الآخر فساكن، وهو إما ألف كما في نحو: (يتقابَل ويتباهَى) أو مدغم كما في نحو: (يَتَكَرَّم ويتزكَّى) ، والسكون غيرُ بيِّن ، فإنْ فُتِحَ ما قبل الآخر جرى اللسان في اتجاه واحدٍ ، فكان ذلك

---

(١) ينظر إيجاز التعريف ص٧٤.

أخفَّ عليه ، ثم حملوا (يتدحْرج) عليهن ليكون باب الخماسيّ المبدوء بتاء زائدة على وتيرة واحدة. ونظير ذلك في الثلاثي باب (فتح) مما عينه أو لامه حلقية ، فقد خالفوا فيه الأصل ، وجعلوا العين مفتوحة في ماضيه ومضارعه ؛ وما ذلك إلا لضربٍ من التخفيف ؛ إذْ إن النطق بحروف الحلق من مقرِّها ثقيل والفتحة أخف الحركات فاختاروها لتعدل خِفَّتُها ثِقَلَ حرفِ الحلق ، فقالوا : (سألَ يسألُ ، وقرأ يقرأُ ، ونَصَحَه يَنْصَحُه ، ومنَحَ يَمْنَحُ ، وذَهَبَ يَذْهَبُ ، وبَهَتَه يَبْهَتُه ، وركَع يرْكَعُ ، وبَعَثَ يَبْعَثُ ، وبَغَتَه يَبْغَتُه ، ومسخ يمسَخ)(١).

ولما كان فتحُ ما قبلَ الآخر في مضارع الخماسيّ المبدوء بتاء زائدة له أكثر من علة كما ذُكِر الْتُزِم ، بخلاف باب (فتح) مما عينه أو لامه حلقية فلم تُفْتَحْ عينُه في المضارع إلا لضربٍ من التخفيف؛ ولذا كان أمرًا استحسانيًّا .

يقول الرضيّ : " وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بضربة لازب ، بل هو أمر استحساني، فلذلك جاء برأ يَبْرُؤ، وهَنَأَ يَهْنِئُ ، وغير ذلك "(٢).

*****

(١) وينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٧ / ١٥٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٩١، وشرح البرماوي على لامية الأفعال ص ٢٨٧ رسالة ماجستير للباحث.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١١٩ .

المسألة الخامسة

عدمُ قلب الواو أو الياء ألفًا مع تحرُّكهما وفتحِ ما قبلهما

إنَّ تحرُّك الواو أو الياء عينَيْنِ أو لامَيْنِ وفَتْحَ ما قبلهما مقتضٍ لقلبهما ألفًا ما لم يوجد مانع ، نحو : (قال ، وباع ، وطال ، وخاف، وهاب ، وغزا ، ورَمَى ، ونَوَى ، ووَقَى ، ويخْشَى ، ويَهْوَى، ويَقْوَى ، وباب ، وناب ، وعصًا ، ورحىً) والأصل : (قَوَلَ، وبَيَعَ ، وطَوُل ، وخوِفَ ، وهيِبَ ، وغزَوَ ، ورَمَيَ ، ونَوَيَ ، ووَقَيَ، ويخْشَيُ ، ويَهْوَيُ ، ويَقْوَيُ، وبَوَبٌ، ونَيَبٌ، وعَصَوٌ، ورَحَيٌ). تحرَّكتِ الواو و الياء وهما إما عينين أو لامين وانفتحَ ما قبلهما في كلٍّ ولم يوجد مانعٌ فقلبتا ألِفًا.(١)

فإن وجد مانع يتعارض مع ذلك المقتضي وجب التصحيح ، ومن هذه الموانع

١ . مجيء الصيغة بمعنًى صيغة أخرى يجب فيها التصحيح :

وأوضِّح ذلك بنموذجين :

أحدهما : كَوْنُ إحداهما عينًا لـ (فَعِلَ) الذي الوصف منه على أفعل، نحو: (عَوِر ، وحَوِل) ومنه قولهم : " صَيِدَ البعير ": إذا رفع رأسه من داء ، فقد وقعت الواو والياء فيهنَّ عينين ، وقد تحرَّكتا

---

(١) وينظر شرح الملوكي في التصريف ص ٣٧٨، وشرح المفصّل ١٠/٧٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ٩٥-٩٦.

وانفتح ما قبلهما ، وذلك مقتضٍ لقلب كلٍّ منهما ألفًا، ولكنهما لم تقلبا ؛ لأن (عَوِر) جاءتْ بمعنى (اعْوَرَّ)، و(حَوِل) جاءتْ بمعنى (احْوَلَّ) و(صَيِدَ) بمعنى (اصْيَدَّ) ، و(افعلَّ) أصل لـ (فَعِلَ) في الدلالة على الألوان والعيوب ، وقد صحت فيه العينُ ، فَجَعَلَتِ العربيةُ تصحيحَ العين في (فَعِلَ) دليلاً على أن (افعلَّ) أصل له في الدلالة على الألوان والعيوب .(١)

يقول ابن يعيش : " فلما كان لا بدَّ من صحة العين في (اعْوَرَّ، واصْيَدَّ) لسكون ما قبل الواو والياء فيهما(٢) لم يكن بدٌّ من صحة العين في (عَوِرَ ، وصَيِدَ البعير) ؛ لأنهما في معناهما وكالأصل ، وإنما حُذف الزوائد لضرب من التخفيف ، فجعل صحة العين في

---

(١) وينظر المنصف ٥٩/١، وشرح الملوكي في التصريف ص ٣٧٨. وينظر شرح المفصّل ٧٤/١٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٩٨/٣.

(٢) هكذا بِنَصِّ النسختين المحققتين ، والأولى في رأيي أن يقال : (لسكون ما بعد الواو والياء فيهما بكونه مدغمًا) ؛ لأن إدغام ما بعد الواو والياء هو المانع من قلبهما ألفًا ؛ وبيان ذلك أن (اعْوَرَّ ، واصْيَدَّ) تحركت الواو والياء فيهما وقبلهما ساكنٌ صحيحٌ ، فكان ينبغي أن يحدث إعلال بالنقل ، ثم إعلال بقلبهما ألفين ، ولو حدث ذلك لأدى إلى وجود إعلالين ، أحدهما : قلب الواو والياء ألفين ؛ لتحركهما بحسب الأصل وانفتاح ما قبلهما بحسب الآن ، والآخر : إدغام المثلين ؛ إذ الإدغام نوعٌ من الإعلال .

وأيضًا لو فُعل أُعلت الواو والياء في(اعْوَرَّ ، واصْيَدَّ) بالنقل ثم القلب، لاستغني عن همزة الوصل لتحرك السين والزاي، فقيل: سادّ ، وزارَّ . ولو قيل ذلك لتبادر إلى الذهن أنه (فاعَلَ) من السدَّ، والزرَّ ، وليس (افعلَّ) فاجتنب الإعلال رفعًا لهذا اللبس . وينظر إيجاز التعريف ص١٨٨ .

(عَوِرَ ، وصَيِدَ) ونحوهما أمارة أن معناه (افعلَّ) كما جُعل التصحيح في (مِخْيَط) وبابه دلالة على أنه منتقص من (مِخْياط).(١)

ويقول الرضي : " وإنما لم يُعَلّ نحو : (عَوِرَ، وحَوِلَ) ؛ لأن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب (افْعَلَّ وافْعالَّ) كما ذكرنا في صدر الكتاب ، فالثلاثيُّ – وإن كان أصلاً لذوات الزيادة في اللفظ – لكن لما كان هذان البابان أصلين في المعنى عُكِسَ الأمر ، فأُجْرِيَ الثلاثيُّ مُجْرَى ذي الزيادة في التصحيح ؛ تنبيهًا على أصالته في المعنى المذكور "(٢).

والآخر: كون الواو عينًا لـ (افْتَعَلَ) بمعنى التفاعل :

ذكر الصرفيون أنَّ وقوع الواو عينًا لـ (افتعل) بمعنى (تفاعل) الدالّ على التشارك في الفاعلية والمفعولية مانعٌ من قلبها ألفًا ؛ ولذلك صحَّتْ ولم تقلب في نحو : (اجْتَوَرُوا وازْدَوَجُوا) لكونه بمعنى (تجاوروا وتزاوجوا) حملاً على (تفاعَل) وهذا الموضع مختصٌّ بالواو.

فإنْ يكُنْ (افتعل) ليس بمعنى تفاعل وجب إعلالُه بقلب الواو ألفًا مطلقًا نحو : (اخْتانَ واجْتازَ) بمعنى (خان، وجازَ) .

فإن كانت العينُ ياءً لـ (افتعل) وجب إعلالُها ، وإنْ دلَّ على التفاعل نحو : (امتازوا ، وابتاعوا ، واستاف القومُ) بمعنى (تمايزوا،

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ص ٣٧٨. وينظر شرح المفصّل ٧٤/١٠.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٩٨/٣.

وتبايعوا ، وتسايفوا) أي: تضاربوا بالسيوف ؛ لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فكانت أحقَّ بالإعلال منها .(١)

يقول المرادي : " إذا كان (افتَعَلَ) واويَّ العينِ بمعنى (تفاعل) صحَّ حملاً على تفاعل ؛ لكونه بمعناه نحو : (اجْتَوَرُوا ، وازدَوَجوا) بمعنى تجاوروا وتزاوجوا ".(٢)

٢ ـ خوف اللبس :

فقد ذكر الصرفيون أنه إذا كان قلبُ الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما يؤدي إلى التباس بناءٍ بآخر كان اللبسُ مانعًا من القلب ، وذلك كما في نحو : (قَضَيَا ، وغَزَوَا) فقد جاءت اللام في الصيغة الأولى ياءً ، وفي الثانية واوًا ، وكلٌّ منهما متحركة بحركة أصلية مع فتح ما قبلهما ، ولم يَقْلِبْهُما العرب ألفين ؛ وذلك لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف الاثنين لوجب حذف أحد الألفَيْنِ لالتقاء الساكنين فيقال : (قضَا ، وغزا) فيلتبس الفعل المسند إلى ألف

---

(١) ينظر شرح الملوكي في التصريفص ٣٧٨، وإيجاز التعريف لابن مالك ص ١٧٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٩٩/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٦٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٦ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – ٣ / ١٦٠٠ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٦ .

الاثنين بفعل الواحد ، بل الذي يتبادر إلى الذهن أنهما فعل الواحد ؛ فتُرك الإعلال مع وجود المقتضب لوجود مانع وهو خوف اللبس.(١)

يقول ابن يعيش : " وما صحَّ خوفَ اللبسِ (غَزَوا ، ورمَيا ، واستقضَيَا) لو قلبتا ألفين لسقطتا لسكونها وسكون ألف التثنية بعدها ، فكنت تقول : (غزا ، ورما) وأنت تريد التثنية فيلتبس بالواحد "(٢).

وكما في نحو : (يَرْضَيَانِ ، وفَتَيَان ، وعصوان ، والغَلَيَان ، والنَزَوَان) حيث جاءتْ اللام في (يَرْضَيَانِ) ياءً متحركة مفتوحًا ما قبلها ولم تقلب ألفًا ؛ إذْ لو قلبتْ لحُذِفَتْ ؛ لاجتماعها مع ألف التثنية، فيقال : (يَرضَان) وذلك يوقع عند سقوط النون نصبًا وجزمًا إلى التباسه بصيغة المضارع المسند إلى المفرد .(٣)

وجاءت في (فَتَيَان) ياءً ، وفي (عصوان) واوًا ، وتُرِكَ الإعلالُ ؛ لأنَّهما لو أعلَّتا بقلبهما ألفَيْنِ لالتقى ساكنان ، الألف المنقلبة عن الياء أو الواو ، وألف المثني ؛ فتحذف المنقلبة للتخلص من التقاء الساكنين فيقال : (فتان) و(عصان) وهذ يؤدِّي إلى

---

(١) ينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص٣٧٦، وإيجاز التعريف ص١٦٨.

(٢) شرح الملوكي في التصريف ص ٣٧٤.

(٣) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ١٥٧/٣.

التباسه بالمفرد عند سقوط نونه للإضافة ؛ فَصَحَّحُوا الياء والواو في الصيغتين وتركوا إعلالهما خشية الوقوع في اللبس .(١)

وجاءت اللام في (الغَلَيَان) ياء ، وفي (النَزَوَان) واوًا ، فصَحَّحُوا الياء في الأولى ، والواو في الثانية ؛ لأنَّهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف فَعَلان لوجب حذفُ أحدِهما وأن يقال : (غَلان) و(نَزَان) فيلتبس (فَعَلان) معتلَّ اللام بـ (فَعَال) مما لامُه نونٌ فإنه كثير؛ فاحتملوا ثِقَلَ اجتماعِ الأشباهِ والأمثال ؛ إذْ ذلك أيسر من الوقوع في اللبس .(٢)

يقول ابن مالك : " فلو كانت اللام مفتوحةً بعدها ألف صُحِّحَتْ ؛ لخفَّةِ الفتحة والألف ، ولأن هذا النوع إما مثنًّى نحو : (فتيان) أوغير مثنى كـ (صَمَيَان) فلو أعِلَّتْ في المثنى التبس بالمفرد حين يضاف ، ولو أُعِلَّت في غير المثنى التبس بـ (فَعَال) فإنه كثير"(٣).

٤ . اجتماع إعلالين في كلمة واحدة مما يؤدِّي إلى الإجحاف بها :

---

(١) ينظرإيجاز التعريف ص١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١٥٧/٣.

(٢) ينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص٣٧٦، وإيجاز التعريف ص١٦٨.

(٣) إيجاز التعريف ص ١٦٨ .

وذلك كما في نحو : (قَوِيَ) بوزن (فَعِلَ) بالكسر مما عينه ولامه واو، فالأصل (قَوِوَ) ثم قلبَتِ الواو التي هي لامُ الفعل ياءً ؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها للاستثقال .

وإنما كانت العناية بإعلال اللام دون العين ؛ لأن الاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط .

ولو أُعِلَّت الواو الأولى بقلبها ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الثانية ياءً لأدى إلى اجتماع إعلالين على فعلٍ ثلاثىٍّ ، وذلك إجحافٌ بالكلمة .

وكما في نحو : (هَوَى) فقد أُعِلَّت اللام أيضا بقلبها ألفا ؛ إذ الأصل (هَوَيَ) تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها ؛ فأُعلتْ بقلبها ألفًا ، فلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الياء لأدى إلى اجتماع إعلالين على فعلٍ ثلاثى ، وذلك إجحاف بالكلمة .

من أجل ذلك وجب تصحيح العين مع وجود المقتضي للإعلال ؛ وذلك لوجود مانعٍ وهو الفرار من اجتماع الإعلالين .(١)

يقول ابن مالك : " ويمنعُ من قلب الواو والياء ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما خوفُ توالي إعلالين ؛ لأنَّه إجحاف ومآله – أيضاً – إلى التقاء الساكنين ، وذلك نحو : (هَوَى) أصله : هَوَيَ، فكلُّ واحدٍ من الواو والياء متحركٌ مفتوحٌ ما قبله ، فلو أُعِلاَّ لزم المحذور

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١٥٧/٣ بتصرف، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣١/٤، والأشموني ٣١٦/٤-٣١٧.

الذي ذُكِر ، ولزم بقاء الاسم على حرف واحد ، وبقاء الفعْل على حرفين ثانيهما ألف .

ولو صُحِّحَا لأُهْمِل مقتضى كلٍّ واحدٍ من السببين ؛ فتعيَّن تصحيحُ أحدِهما وإعلالُ الآخَر ، وكان إعلالُ الآخِر أولى ؛ لأنَّه لو صُحِّحَ عُرِّض لحركات الإعراب الثلاث ، وللكسر عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، وللإدغام إن وليه مثلُه ، والإدغام إعلالٌ فيلزم حينئذٍ توالي إعلالين ، وليس الأولُ معرَّضاً لشيء مِمَّا ذكر فكان بالتصحيح أولى"(١).

*****

(١) إيجاز التعريف ص ١٦٨ . وينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣١.

المسألة السادسة

تجنُّبُ قلب الواو ياء في نحو: (بويع وسوير)

من القواعد الصرفية أن متى اجتمعت (الواو والياء) في كلمة أو ما هو كالكلمة وسبقت إحداهما بالسكون وجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء.

يقول ابن عقيل: "إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون وكان سكونها أصليا أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وذلك نحو: (سيِّد وميِّت) والأصل: سيْوِد وميْوِت؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقتْ إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار (سيِّد وميِّت) "(١).

وإلى هذه القاعدة يشير ابن مالك في الخلاصة:

إنْ يَسْكُنِ السابقُ مِنْ واو ويا واتَّصلا ومن عُروضٍ عَرِيَا

فياءً الواوَ اقلبنْ مُدْغِمـــاً .....(٢)

وقد تجنَّب العربُ هذا الإعلال في : نحو : (بُويع وسُوير) مما بنِيَ للمفعول من (فاعَلَ) يائيَّ العين ولم يُقَلْ : (بُيِّعَ وسُيِّرَ) ؛ وذلك لوجود مانع ، وهو خوف التباس بناءٍ ببناء ؛ لأنَّ الواو لو قلبت ياءً ، ثم أُدْغِمَتِ الياءان لالتبس باب (المُفاعَلَة) بباب (التفعيل) .

---

(١) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك٢/ ٥١٩، وينظرالمساعد ١٥١/٤.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٢١٩ .

ولما تعارض المانع الذي هو خوفُ اللبس مع وجود المقتضي لقلب الواو ياءً ثم إدغام الياءين غُلِّبَ المانع.(١)

والثاني : أن الواو عارضةٌ وليست أصليةً في ذاتها ؛ فهي منقلبة من الألف في (ساير وبايع) .

يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن (سوير وبويع) ما منعهم من أن يقلبوا الواوَ ياءً ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة حين قلت : (فُوعِلَ) ألا ترى أنك تقول: (ساير ويساير) فلا تكون فيهما الواو وكذلك (تُفُوعِل) نحو: (تُبُويع)؛ لأن الواو ليست بلازمة وإنما الأصل الألف "(٢) .

*****

(١) ينظر المنصف لابن جني ٢/ ٢٥ ، وإيجاز التعريف ص٤٨، والمساعد ١٥٢/٤ .

(٢) الكتاب ٣٦٨/٤، وينظر ينظر المنصف لابن جني ٢/ ٢٩ ، وإيجاز التعريف ص٤٨، والمساعد ١٥٢/٤ .

المسألة السابعة

عدم قلب الواو ياء في نحو (اجْلِوَّاذ)

من الثابت في الدرس الصرفيِّ أنَّ (الواو) إذا وقَعَتْ ساكنةً بعد كسرٍ فذلك مقتضٍ لقلبها ياءً ، نحو : (مِيزان ، ومِيقات ، ومِيعاد ، ومِيلاد) وأصلُهُنَّ (مِوْزان ، ومِوْقات، ومِوْعاد ، ومِوْلاد)؛ إذْ لو تَكَلَّفْنا الكسرةَ قبل الواو الساكنة المفردة لتجشَّمْنا مشقَّةً وكلفةً لا نجدها مع الحروف الصحاح .(١)

فإنْ ادْغِمَتِ الواوُ الساكنة في مثلها كان الإدغام مانعًا من قلبها ياءً ؛ لأنها تقوَّتْ بالإدغام، فلا تؤثِّرُ الكسرة في واو (اجلِوَّاذ ، واخرِوَّاط ، واعْلِوَّاط) ؛ لوجود المانع، وهو تحصُّنها بالإدغام ؛ لذا لم يُسْمع (اجْلِيواذ ، واخْرِيواط ، واعْلِيواط) مصادر لـ (اجلَوَّذ ، واخْرَوَّط، واعْلَوَّط) (٢).

يقول ابن يعيش : " قد تقدَّم أن الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قُلِبَتْ واوًا نحو: (موسِر، ومُوقِن) وهو من (اليسر واليقين) . وكذلك الواو الساكنة تقلب ياءً؛ للكسرة قبلها، نحو: (مِيزان، ومِيعاد) فإنْ أُدْغِمتا تحصَّنتا واحْتمتا من القلب؛ من قِبَلِ أنهما بالإدغام بعُدَتا

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٨-١٩.

(٢) يُقال: اجلَوَّذَ الليل إذا طال ، واخْرَوَّط بنا السيرُ إذا امتدَّ، واعْلَوَّط الرجلُ مُهْرَه إذا ركبه عُرْيانًا . وينظر شرح البرماوي على لامية الأفعال لابن مالك ص ٤٠١، ٤٠٢، واللسان (ج ل ذ) و(خ ر ط) و(ع ل ط) .

مِنَ الاعتلال ومن شبه الألف؛ من حيث إنَّ الألف لا تُدْغَمُ أبدًا، ولأن المُدْغَمَ والمُدْغَمَ فيه بمنزلة حرفٍ واحد يرتفع بهما اللسان دفعة واحدة؛ فهو لذلك في حكم المتحرِّك ."(١)

ومما سبق يتضح لنا أنَّ (اجلِوَّاذ) ونحوه قد وجد فيه المقتضي لقلب الواو ياءً وهو سكونها بعد كسر، ووجد المانع منه وهو تحصُّنها بالإدغام؛ فلما تعارض المانع والمقتضي غُلِّب المانع فسلمت الواو من القلب.

(١) شرح الملوكي في التصريف ص ٦٩٣- ٦٩٤، وينظر شرح المفصَّل ١٠/٣٢،٣١، ٩٣، ٩٤.

المسألة الثامنة

ترك إدغام المتماثلين في نحو: (قُووِمَ)

لقد تركت العربيةُ إدغام المتماثلين في نحو: (قُووِمَ) فِعْلُ ما لم يُسمَّ فاعله لـ (قاوَمَ) فلم يقولوا : (قُوِّمَ) ؛ وذلك لوجود المانع ، وهو خوفُ التباس بناء (فاعَلَ) ببناء (فَعّل) إذا بُنِيَا للمفعول ، وأوضح ذلك فأقول :

من الثابت عند الصرفيين أنَّ الواو أو الياء الساكنة إذا وَلِيَهَا مثلُها متحرِّكًا ، وكانَتْ مدَّةً منقلبةً عن غيرها لأجل الإدغام وجب الإدغام ، نحو: (مَرْمِيّ) وأصله (مَرْمُوىٌ)؛ لئلا يبطل الغرض من القلب .

فإن لم يكن القلب لأجل الإدغام وكانت الكلمة التي فيها المثلان وزنًا قياسيًّا يلتبس بسبب الإدغام بوزن آخر قياسي امتنع الإدغام ، نحو: (قُووِمَ الباطلُ) فإن (قُووِمَ) فِعْلُ ما لم يُسمَّ فاعله قياسًا لـ (قاومَ) ، ضُمَّ فاءُ الفعل ؛ فقلبت الألف واوًا ، ولو أُدْغِمَ المثلان وقيل : (قُوِّمَ) لتبادر إلى الذهن أنه مبنيٌّ للمفعول من (قَوَّمَ) ؛ وذلك يؤدي إلى التباس بناء (فاعَلَ) ببناء (فَعّل) إذا بُنِيَا للمفعول .(١)

---

(١) ينظر المنصف لابن جني ٢/ ٢٥ ، والمساعد ٤/ ٢٥٢، والتصريح ٤٧٦/٥.

يقول سيبويه : " وأن لا يكون (فُوعِلَ وتُفُوعِل) بمنزلة فَعَّل وتَفَعَّل ، ألا تراهم قالوا: (قُووِلَ وتُقُووِلَ) فمدوا ولم يرفعوا ألسنتَهم رفعةً واحدة ؛ لئلا يكون كفَعَّل وتَفَعَّل".(١)

فلمَّا كان القياس يقتضي فيما ذُكر إدغام المثلين ، وتعارض مع هذا المقتضي مانعٌ، وهو خوف التباس بناءٍ ببناءٍ غُلِّب المانع على المقتضي ؛ ولذا تركت العربيةُ هذا الإدغام .

*****

(١) الكتاب ٤/٣٦٨.

المسألة التاسعة

تحريك ثاني الساكنين مع كون أولهما مدًّا

من الثابت عند الصرفيين أن الساكنين يجوزُ اجتماعُهما في الدَّرَج على حَدِّهما وذلك بأن يكون الأول حرف مدٍّ أو لين والثاني مُدْغَمًا نحو : دابَّة و خُوَيْصَّة ، ولا يجوز اجتماعُهما في الدرج على غير حَدِّهما ؛ لأن الحرف الساكن كالموقوف عليه ، وما بعده كالمبدوء به ، ولا يُبْدَأ بساكن ؛ فلذلك امتنع التقاؤهما .

ولما كان اجتماعُهما على غير حدِّهما في الدرج ممتنعًا كان لابد من تحريك أحدهما أو حذفه، فإن كان الساكن الأول حرف مد حُذِف ما لم يوجد مانع ، وهذا هو ما يقتضيه الأصل(١)، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في: (خَفْ ، وقُلْ ، وبِعْ) والأصل فيهنَّ (خافْ ، وقُولْ ، وبِيعْ) أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميرًا مرفوعًا متصلاً ، نحو : (تخشَيْنَ ، وترمِينَ ، وتغزُون) إذِ الأصل فيهنَّ قبل الإسناد إلى ياء المخاطبة ، وواو الجماعة (تَخْشَى ، وتَرْمِي ، وتَغْزُو) فلما اتَّصل بهنَّ الضميران كان الأصل أن يقال : (تَخْشَايْنَ ، وتَرْمِيينَ ، وتَغْزُوونَ) فالتقى ساكنان في كلٍّ ، فحُذِف أوَّلُهما تخلُّصًا من التقاء الساكنين .

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٩/١٢٠-١٢٢، والإقليد ٤/١٩٧١-١٩٧٢، وهمع الهوامع ٦/١٧٦-١٧٧ .

وقد عدلتِ العربيةُ عما يقتضيه ذلك الأصل فأبقت الساكنَ الأوَّلَ الذي هو حرفُ مدٍّ وحرَّكتِ الثاني ، وذلك كما فعلت في نونَيِ المثنى وجمع المذكر السالم ، ونون الرفع في المضارع لي هو من الأمثلة الخمسة ؛ فالأصل في نونيِ المثنى وجمع المذكر السالم هو السكون نحو : (مسلمانْ ، ومسلمونْ ، ومسلمَيْنْ ، ومسلمِينْ) وكذلك الأصل في نون رفع المضارع كما في نحو : (يفعلانْ ، ويفعلونْ ، وتفعلِينْ) وفي هذا اجتماع للساكنين على غير حدِّهما ، وكان الأصل يقتضي حذف الأول ؛ لأنه حرفُ مدٍّ للتخلُّص من التقاء الساكنيْن ، لكن العرب خالفوا ذلك المُقتضِي ، وتخلَّصوا من اجتماع الساكنيْنِ بتحريك الثاني ، فحرَّكوا نونَ المثنى بالكسر على أصل التخلُّص من التقاء الساكنين ، وشبَّهَوا به نونَ (يفعلان) فقالوا : (مسلمانِ ، ومسلمَيْنِ ، ويسلمانِ) وحرَّكَوا نون الجمع بالفتح للفرق، وكانتْ نون الجمع أجدر بالفتح ؛ لكون الجمع أثقل من المثني ، فقالوا : (مسلمونَ ، ومسلمِينَ) وشبهوا بهما (يفعلُونَ ، وتفعلِينَ).(١)

وإنما حرَّكَتِ العربيةُ ثانيَ الساكنَيْنِ فيما ذُكر ، لوجود المانع وهو خشية الوقوع في اللبس بين صيغتَي المثنى ، والمفرد المنصوب المنون ، و بين صيغتَيِ الجمع ، والمفرد المرفوع أو المجرور المنون، وكذلك بين صيغ الأفعال المذكورة ، وأمثالِهن مما أكَّدَ بالنون

---

(١) القول في حركة نون المثني والجمع ونون الرفع مستفاد من التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٦١، ٢٦٥، ٢٨٠.

الخفيفة ؛ لأننا لو حذفنا الأول كما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لقلنا عند التثنية : (مسلمًا) فيتبادر إلى الذهن أن هذه الصيغة يراد بها المفرد المنصوب المنون ، ولقلنا عند الجمع : (مسلِمٌ أو مسلِمٍ) فيتبادر إلى الذهن أن المراد المفرد وليس الجمع ، وأيضًا لو حذفنا الضمائر الساكنة من (يفعلانْ ، ويفعلونْ ، وتفعلِينْ) لقلنا: (يَفْعَلَنْ ، ويَفْعَلُنْ ، وتَفْعَلِنْ) فيسبق إلى الذهن في بدء النظر أنها أفعال مؤكدة بالنون الخفيفة .

وقد ذكر الرضي هذا التعليل حيث يقول : " .. إنْ كان التقاءُ الساكنين غير ذلك المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أوّلُهما مدةً أوْ لا ، ونعنى بالمدة حرف لين ساكنًا حركةُ ما قبله من جنسه ، فإنْ كان فلا يخلو من أن يكون حذف المدة يؤدى إلى لبس أو لا ، فإن أدى إليه حُرِّكَ الثاني ، إذِ المدُّ لا يُحَرَّكُ كما في مسلمون ومسلمان ، فإنَّ النونَ في الأصل ساكنٌ ، فلو حذفت الألف والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا في يسلمان ويسلمون وتسلمين لو حذفت المدَّات لالتبس الفعل بالمؤكد بالنون الخفيفة في بدء النظر ، وإن لم يؤد الحذف إلى اللبس حذف المد ، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في خَفْ وقُلْ وبِعْ، أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميرًا مرفوعًا متصلاً ، نحو

: تخشين وتغزون وترمين ، كان أصلها تَخْشَى وتَغْزُو وتَرْمِى، فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها سقطَتِ اللاماتُ للساكنين ".(١)

******

(١) شرح شافية ابن الحاجب٢/٢٢٥.

المسألة العاشرة

عدمُ حذفِ أوّلِ الساكنيْنِ مع كونه ألفاً

سبق أن ذُكِر في صدر المسألة السابقة أنه لا يجوز اجتماع الساكنين في الدرج على غير حَدِّهما .

ولما كان اجتماعُهما على غير حدِّهما ممتنعًا كان لابد من تحريك أحدِهما أو حذفه ، فإن كان الساكن الأول حرفُ مدٍّ حُذِف ما لم يوجد مانع ، وهاكم توضيح ذلك :

الفعل المضارع نحو: (يفهم) والأمر نحو (افهم) إذا أسندا إلى ألف الاثنين قيل : (يفهمانِ ، وافهما) فإنْ أُريد توكيدُهما بالنون حُذِفتْ نون الإعراب من المضارع كراهية اجتماع الأمثال فيقال : (يفهمانِّ) ويقال في الأمر (افهمانِّ) ، وفي كلا الفعلين اجتمع ساكنان الألف والنون ، وهذا مقتضٍ لحذف الألف ؛ لأنه حرف مدٍّ ، ولكنها لم تحذف ؛ وذلك لوجود المانع وهو خوف الالتباس بالمفرد لو حذفتِ الألف ، والمانع يُغَلَّبُ على المقتضي .

يقول الشيخ الرضيّ: " فان قلت: أليس النون في نحو اضربانِّ بعد الضمير ؟ فهلا حذفت الألف كما في اضربا الرجل ؟ قلتُ: خوفا من التباس المثنى بالمفرد ".(١)

فإن قلتَ: أليس كسرُ النون يدفع اللبس؟

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٢٩ .

فالجواب : المقتضي لكسر النون مشابهتُها نونَ التثنية في الوقوع آخرًا بعد الألف فإذا ذهبتِ الألف ذهب مُقْتَضِي الكسر.

فإن قلت: كان ينبغي حينئذٍ حذفُ الألف الزائدة من فعل الأمر المسند إلى نون النسوة المؤكَّد بالنون مثل : (اضْرِبْنانِّ) لعدم الالتباس. قلت: لو حذف الألف لزال الغرض الذي أُتِىَ به لأجله وهو الفصل بين الأمثال. (١)

******

(١) وينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٢٢/٣ .

الخاتمة

بعد تلك الدراسة للقاعدة الأصولية : " إذا تعارض المانع والمقتضِي يُقَدَّم المانع " في ضوء التراث النحويِّ والصرْفِيّ أزعم أنني بتوفيق الله قد وصلتُ إلى الأهداف التي لها قصدت ، وهي كما يلي:

أولا - : بيانُ المراد بـ " تعارض المانع والمقتضي " .

ثانيًا - : بينْتُ أنَّ عناية العربية بالمانع أشدُّ من عنايتها بالمقتضي إذا وردا على المحل الواحد ، وذلك من خلال استظهار ثلاثين مسألةً نحويَّة وصرفيَّة متفرِّعة عن القاعدة الكلية المعنيِّ بدراستها.

ثالثًا : بيَّنْتُ عنايةَ العربية باللفظ والمعنى ؛ إذْ بالنظر إلى المسائل النحوية والصرفية التي قمتُ بدراستها قد وضح أن تقديم المانع على المقتضي - إذا تعارضا - إما أن يكون المانع فيه راجعًا إلى اللفظ ، أو إلى المعنى .

فمن الموانع اللفظية

١. إصلاح اللفظ ورفع القبح :

ومن ذلك قولهم : (أمَّا زيد فمنطلق) ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرَّحْتَ بلفظ الشرط فيه صِرْتَ إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شئ فزيد منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدَّمة عليهما وأنت في قولك : (أمَّا زيد فمنطلق) إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : (أمَّا فزيد منطلق) كما تقول

فيما هو في معناه : (مهما يكن من شئ فزيد منطلق) ؛ وإنما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ ".(١)

٢- الضرورة الشعرية :

ومن ذلك انفصال الضمير مع تأتي اتصاله للضرورة ؛ إذ إنَّ الاختصار يقتضي أنه متى تأتى اتِّصَالُ الضمير فإنَّه لا يُعْدَل إلى انفصاله ، لكن قد يُعارض ذلك المقتضيَ مانعٌ فيعدل عن الاتصال إلى الانفصال ، من ذلك قول الشاعر [من البسيط] :

وما أصاحبُ منْ قومٍ فأذكُرَهُمْ إلاَ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَىَّ هُمُ

فقوله : " يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَىَّ هُمُ " قد أتى فيه الشاعر بضمير الرفع الذي هو فاعل للفعل (يزيد) منفصلاً ، والقاعدة ـ كما تقرر ـ تقتضي أن يجيء به متصلاً فيقول : (يزيدونهم) ، ولكن الذي منعه من ذلك اضطرارُه إلى إقامة الوزن .(٢)

٣ ـ التعذر :

ومن ذلك : تقدير الحركاتُ الثلاثُ (الضمة ، والفتحة ، والكسرة) في الاسم المقصور ،وتقدير (الضمة ، والفتحة) في المضارع المعتلِّ الآخر بالألف(٣).

---

(١) وينظر ص ٤٦

(٢) ينظر ص ١٩ .

(٣) وينظر ص ١٥ .

٤ ـ الثقل :

ومن ذلك تقَدير بعضِ حركاتِ الإعراب في الاسم المنقوص ، وفي المضارع المعتلِّ الآخر بالياء أو الواو (١).

ومنه أيضًا : زيادة الألف بين نون النسوة ونون التوكيد كراهية توالي الأمثال كما في نحو : (يا نسوة لِتجْلِسْنَانِّ ، واجْلِسْنَانِّ ، ولِتَخْشَيْنَانِّ ، واخْشَيْنَانِّ ، ولِتَرْمِينانِّ ، وارمِينانِّ ، ولِتَدْعُونانِّ ، وادعُونَانِّ) (٢).

٥ ـ وقاية الفعل من الكسر :

ومن ذلك لزوم زيادة نون الوقاية قبل ياء المتكلم في جميع الأفعال (٣).

٦ ـ تصدُّر الجملة الواقعة بعد المعرفة بدليل استقبال كـ (السين، وسوف ، ولن) ؛ فيمتنع إعرابها حالاً وذلك نحو : (زارني زيد سأكافئه ، أو سوف أكافئه ، ونجح ابني لن أنسى مكافأته) (٤).

٧ ـ امتناع الجملة الواقعة بعد النكرة من أن تكون نعتًا ؛ لوجود (إلا) أو (الواو) أو كليهما بين النكرة والجملة ، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله﴾ [الشعراء/ ٢٠٨] ، وقوله ﷻ : ﴿ ﴾

---

(١) وينظر ص ١٧ .

(٢) وينظر ص ٤٥ .

(٣) وينظر ص ٢٢ .

(٤) وينظر ص ٣٧

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ [البقرة / ٢١٦] ، وقوله ﷻ : ﴿﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ ﴾ [الحجر/٤].(١)

ومن الموانع المعنوية ما يلي :

١ ـ خوفُ اللبس :

ومن ذلك : لزوم زيادة نون الوقاية قبل ياء المتكلم في جميع الأفعال (٢).

ومنه أيضًا : وجوب تأخير الخبر على المبتدأ ، كما في نحو : (صديقي محمدٌ ،

أفضلُ منك أفضلُ منِّي) خوفُ التباسه بالمبتدأ (٣).

ومنه : عدم حذف أول الساكنين مع كونه ألفًا في نحو (لِيفهمانِّ، وافهمانِّ)

خوف التباسه بالمفرد (٤) .

٢ ـ الانحراف عن المعنى المقصود :

---

(١) وينظر ص ٣٩ – ٤٠ .

(٢) وينظر ص ٢٢ .

(٣) ينظر ص ٢٦ .

(٤) وينظر ص ٦٥ .

ومن ذلك قوله ﷺ : ﴿الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ الصافات. وبيانُ ذلك أن جملة (لا يَسَّمَّعون) وقعت بعد نكرة غير محضة (كلِّ شيطان) وهى جملة خبرية فيها ضمير يعود إلى النكرة ولا يوجد مانعٌ لفظي يمنع إعرابَها نعتًا أو حالاً من حيث الصناعة النحوية ، لكن المعنى المقصود مانعٌ للنعتية والحالية معًا ؛ لأن السماء لا تحفظ من كل شيطان غير مُتَسَمِّع ، أو في حال تسمُّع ، إنما تعرب الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ، سيقت لبيان أن الشياطين المردة لا يقدرون أن يسمعوا كلام الملائكة ، أو يتسمَّعُوا (١).

ومنه أيضًا : : قوله تعالى : { قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ } [هود : ٨٧] فإن بعض المعربين إذا سُئل : علام عُطِفَ قوله تعالى : { أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ } فإنه يتبادر إلى ذهنه أنَّ (أَنْ نَفْعَلَ) معطوفٌ على (أَنْ نَتْرُكَ) وذلك الإعراب فاسد ؛ لأنهم لم يُؤْمَروا أنْ يفعلوا في أموالِهم ما يشاؤون (٢).

٣ ـ عدم توارد المعاني المختلفة :

---

(١) وينظر ص ٣٧ .

(٢) ينظر ص ٤٢ .

ومن ذلك : لزوم بناء حروف المعاني المشبهة للأسماء في الوضع (١).

٤ ـ المشابهة

ومن ذلك مشابهة الأسماء المبنية للحرف ، كالشبه الوضعي في الضمائر ، والشبه المعنوي في أسماء الإشارة ما عدا (هذين وهاتين)، وأسماء الاستفهام ما عدا (أيًّا) ، وأسماء الشرط ما عدا (أيًّا) (٢).

٥ ـ ضعف الشبه :

ومن ذلك إعراب (هذين وهاتين ، واللذين واللتين) مع وجود المقتضي للبناء ؛ وذلك لوجود المانع ، وهو ضعف الشبه بالحروف بسبب ما عارضه من مجيئهنَّ على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء (٣).

هذا ، ولم تخلُ الدراسة من بعض وجهات النظر للباحث أحسب أنها حريةٌ بالاهتمام:

من ذلك : تعليله لفتح ما قبل آخرِ المضارع المبدوء ماضيه بتاءٍ زائدةٍ ، وذلك حيث يقول : " ويظهر لي علةٌ أخرى غير ما ذُكِر لم أعلم أحدًا من الصرفيين ذكرها ، وهي أن الأصل تخالُفُ حركةِ ما قبل

---

(١) ينظر ص ١٣ .

(٢) ينظر ص ١٣ .

(٣) ينظر ص ٨ .

الآخر في ماضي ومضارع غير الثلاثيِّ ؛ وإنما فتح في نحو: (يتقابَل ويتباهَى ويَتَكَرَّم ويتزكَّى) لضرب من التخفيف ؛ فجميعُ أحرفِ الكلمةِ مفتوحٌ إلا الذي يسبق ما قبل الآخر فساكن، وهو إما ألف كما في نحو: (يتقابَل ويتباهَى) أو مدغم كما في نحو: (يَتَكَرَّم ويتزكَّى) ، والسكون غيرُ بيِّن ، فإنْ فُتِحَ ما قبل الآخر جرى اللسان في اتجاه واحدٍ ، فكان ذلك أخفَّ عليه ، ثم حملوا (يتدحْرج) عليهن ليكون باب الخماسيّ المبدوء بتاء زائدة على وتيرة واحدة. ونظير ذلك في الثلاثي باب (فتح) مما عينه أو لامه حلقية ، فقد خالفوا فيه الأصل ، وجعلوا العين مفتوحة في ماضيه ومضارعه ؛ وما ذلك إلا لضربٍ من التخفيف ؛ إذْ إن النطق بحروف الحلق من مقرِّها ثقيل والفتحة أخف الحركات فاختاروها لتعدل خِفَّتُها ثِقَلَ حرفِ الحلق ، فقالوا : (سألَ يسألُ ، وقرأ يقرأُ ، ونَصَحَه يَنْصَحُه ، ومنَحَ يَمْنَحُ ، وذَهَبَ يَذْهَبُ ، وبَهَتَه يَبْهَتُه ، وركَع يرْكَعُ ، وبَعَثَ يَبْعَثُ ، وبَغَتَه يَبْغَتُه ، ومسخ يمسَخ).

ولما كان فتحُ ما قبلَ الآخر في مضارع الخماسيّ المبدوء بتاء زائدة له أكثر من علة كما ذُكِر الْتُزِم ، بخلاف باب (فتح) مما عينه أو لامه حلقية فلم تُفْتَحْ عينُه في المضارع إلا لضربٍ من التخفيف؛ ولذا كان أمرًا استحسانيًّا (١).

---

(١) ينظر ص ٥٤- ٥٥ .

ومن ذلك أيضًا : تعليق الباحث على قول ابن بعيش : " فلما كان لا بدَّ من صحة العين في (اعْوَرَّ ، واصْيَدَّ) لسكون ما قبل الواو والياء فيهما. " بقوله : هكذا بِنَصِّ النسختين المحققتين ، والأولى في رأيي أن يقال : (لسكون ما بعد الواو والياء فيهما بكونه مدغمًا) ؛ لأن إدغام ما بعد الواو والياء هو المانع من قلبهما ألفًا ؛ وبيان ذلك أن (اعْوَرَّ ، واصْيَدَّ) تحركت الواو والياء فيهما وقبلهما ساكنٌ صحيحٌ ، فكان ينبغي أن يحدث إعلال بالنقل ، ثم إعلال بقلبهما ألفين ، ولو حدث ذلك لأدى إلى وجود إعلالين ، أحدهما : قلب الواو والياء ألفين ؛ لتحركهما بحسب الأصل وانفتاح ما قبلهما بحسب الآن ، والآخر : إدغام المثلين ؛ إذ الإدغام نوعٌ من الإعلال .

وأيضًا لو أُعلت الواو والياء في(اعْوَرَّ ، واصْيَدَّ) بالنقل ثم القلب، لاستغني عن همزة الوصل لتحرك السين والزاي، فقيل: سادّ، وزارَّ . ولو قيل ذلك لتبادر إلى الذهن أنه (فاعَلَ) من السدَّ، والزرَّ ، وليس (افعلَّ) فاجتنب الإعلال رفعًا لهذا اللبس(١).

وبعد فهذه هي النتائج التي إليه توصلت ، والمقاصد التي إليها قصدت ، فما كان من توفيق فمن الله وله الفضل والمنة ، وإن كان من إخفاق فمن نفسي ، وحسبي أنني بذلت الجهد ، ولله دَرُّ القائل :

وما أُبَرِّئ نفسي إنني بشرٌ أسهو وأخطئ ما لم يحمني قَدَرُ

---

(١) ينظر حاشية ص ٥٧ .

ولا ترى عُذْراً أولى بذي زَلَلٍ من أنْ يقول مقِراً إنَّنـــي بشَرُ

فاللهمَّ اغفر لنا ولمشايخَنا ولوالدِينا وللمسلمين والمسلمات ، وعاملْنا بما أنت له أهلٌ ولا تعاملْنا بما نحن له أهل ؛ إنك غفور حليم، جواد كريم ، رءوف رحيم ، وصلَّى الله وسلَّم وبارَكَ على سيدنا النبيِّ محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين . والحمد لله ربِّ العالمين .

فهرس أهم المصادر والمراجع

أولاً . : القرآن الكريم .

ثانيًا . : الرسائل العلمية :

. دراسة وتحقيق شرح البرماوي على لامية الأفعال لابن مالك، إعداد / عادل محمود محمد سرور ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، برقم (٢٠٥٧) .

ثالثاً . : الكتب المطبوعة:

. الأشباه والنظائر في الفروع، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي [ت ٩١١] ، ط دار الفكر، بدون تاريخ .

. الإصباح في شرح الاقتراح تأليف د/ محمود فجال . دار القلم . دمشق ، ط الأولى ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م .

. إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د/ فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ،بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ،١٩٨١م .

ـ الاقتراح في علم أصول النحو تأليف الحافظ السيوطي [ت٩١١] تحقيق وتعليق أد/ حمدي عبد الفتاح مصطفى ، ط الثانية ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م .

ـ الإقليد شرح المفصل، تأليف تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت ٧٠٠هـ) تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ.

ـ ألفية ابن مالك في النحو والصرف – ط الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك [ت٧٦٢هـ] لابن هِشام الأنصاري [ت٧٦١هـ] تح / محمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ] دار الفكر، ط ١٦ (١٣٩٤هـ ١٩٧٤م) .

ـ إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تح د/ محمد المهدي عبد الحي عمار سالم – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – عمادة البحث العلمي الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م

. الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب [ت٦٤٦هـ] تح. د / موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ، بغداد (١٤٠٢هـ ١٩٨٢م) .

ـ البحر المحيط ، لأبي حيان [ت٧٤٥هـ] ج١: ٧ طبع بعناية الشيخ زهير جعيد ، بعناية الشيخ عرفات العشا حسونة ، ومراجعة صدقي محمد جميل ، والفهارس من إعداد مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر (١٤١٢هـ١٩٩٢م).

ـ بناء الجملة العربية للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف . الطبعة الأولى . دار الشروق سنة ١٤١٦هـ /١٩٩٦م .

ـ البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري [ت٥٧٧هـ] تح . د / طه عبد الحميد طه ، مراجعة / مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ ١٩٨٠م) .

. التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري [ت٦١٦هـ] تح/ علي محمد البجاوي ، ط ٢ دار الجيل ، بيروت (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م).

. التبيان في تصريف الأسماء لشيخنا أ. د/ أحمد حسن كحيل، ط السادسة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م مطبعة السعادة.

. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ، تأليف علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي [ت ٨٨٥ هـ] تح / د. عبد الرحمن الجبرين ، د. عوض القرني، د. أحمد السراح ، الناشر / مكتبة الرشد ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م . السعودية . الرياض .

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي[ت٧٤٥هـ] تح . د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، بدمشق : ج١ (١٤١٨هـ ١٩٩٨م) ج٢ (١٤١٩هـ ١٩٩٨م) ج٣ (١٤٢٠هـ٢٠٠٠م) ج٤ (١٤٢١هـ٢٠٠٠م) ج٥ (١٤٢٢هـ٢٠٠٢م) ج٦ ط دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع بالرياض (١٤٢٦هـ٢٠٠٥م) .

. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح / محمد كامل بركات، دار الكاتب

. التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري [ت٩٠٥هـ] تح/ أ. د / عبد الفتاح بحيري إبراهيم [ت١٤٢٦هـ] الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة .

ـ التعريفات للشريف الجرجاني [ت ٧٤٠هـ - ٨١٦م] ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده (١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م).

. تفسير أبى السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم - لقاضي القضاة ابي السعود - الناشر دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - بدون تاريخ.

. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك [ت٦٧٢هـ] للمرادي [ت٧٤٩هـ] تح . أ . د / عبد الرحمن علي سليمان ، ط دار الفكر العربي بالقاهرة (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م) .

. الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي [ت٧٤٩هـ] تح . د / فخر الدين قباوة ، أ / محمد نديم فاضل ، ط ٢ منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت (١٤٠٣هـ ١٩٨٣م) .

. حاشية الخضري [ت١٢٨٨هـ] على ابن عقيل [ت٧٦٩هـ] ط عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

. حاشية الصبان [ت١٢٠٧هـ] عَلَى شرح الأشموني [ت٩٢٩هـ] عَلَى ألفية ابن مالك [ت٦٧٢هـ] ومعه شرح الشواهد للعيني [ت٨٥٥هـ] ط عيسى الحلبي بالقاهرة .

ـ حاشية عبادة [ت١١٩٣هـ] على شرح شذور الذهب لابن هشام [ت٧٦١هـ] ط عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

ـ الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة للشيخ زكريا الأنصاري . الناشر دار الفكر المعاصر . بيروت . ت د/ مازن مبارك ص٨٢ .

. الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني [ت٣٩٢هـ] تح / محمد علي النجار [ت١٣٨٥هـ] الطبعة الرابعة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩.

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي [ت٧٥٦هـ] ، تح . د / أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق : ج١ ، ٢ (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م) ج٣، ٤ (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م) ج٥، ٦ (١٤٠٨هـ ١٩٨٧م) ج٧ (١٤١١هـ ١٩٩١م) ج ٨، ٩ (١٤١٤هـ ١٩٩٣م) ج ١٠ (١٤١٤هـ ١٩٩٤م) ج ١١ (١٤١٥هـ ١٩٩٤م) . العربي للطباعة والنشر بالقاهرة (١٣٨٧هـ ١٩٦٧م) .

. دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني [ت٤٧١هـ] قرأه وعلق عليه / محمود محمد شاكر [ت١٩٩٧م] ط الخانجي بالقاهرة (١٩٨٤م) .

ـ ديوان حسان بن ثابت تح/ د. سيد حنفي حسنين . ط دار المعارف ، ١٩٨٣م .

. ديوان ذي الرمة ، غيلان بن عقبة العدوي ، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي [ت٢٣١هـ] تح . د / عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان بيروت (١٤٠٢هـ ١٩٨٢م).

. ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب.

ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي [ت١٢٧٠هـ] قرأه وصححه/ محمد حسين العرب، بإشراف هيئة البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر ببيروت (١٤١٤هـ ١٩٩٤م) .

. سر صناعة الإعراب ، لابن جني [ت٣٩٢هـ] تح . د / حسن هنداوي ، ط٢ دار القلم ، دمشق (١٤١٣هـ ١٩٩٣م) .

. سلاح المؤمن في الدعاء ص ٢٦٥ محمد بن محمد بن علي بن همام بن راجي الله بن سرايا بن داود ت٧٤٥ هـ . تحقيق محيي الدين ديب مستو ، الناشر دار ابن كثير . ١٤١٤هـ ١٩٩٣م

. شرح ابن عقيل [ت٧٦٩هـ] على ألفية الإمام جمال الدين ابن مالك [ت٦٧٢هـ] تح / محمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ] المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م) .

ـ شرح التسهيل ، لابن مالك [ت٦٧٢هـ] ، ومعه تتمة شرح التسهيل، لبدر الدين بن مالك [ت٦٨٦هـ] تح . د / عبد الرحمن السَّيد ، د / محمد بدوي المختون ، ط دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة (١٤١٠هـ ١٩٩٠م) .

. شرح الرضي [ت٦٨٨هـ] على الكافية ، تح. د/ يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ليبيا (١٣٩٨هـ ١٩٧٨م) .

ـ شرح شافية ابن الحاجب [ت٦٤٦هـ] للرضي [ت٦٨٨هـ] ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي [ت١٠٩٣هـ] تح / محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ] دار الكتب العلمية ببيروت (١٣٩٥ هـ ١٩٧٥م).

. شرح شذور الذهب ، لابن هِشام الأنصاري [ت٧٦١هـ] تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ] المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة . بدون تاريخ .

. شرح صحيح البخارى . لابن بطال، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم ٥١٧/١، دار النشر : مكتبة الرشد – السعودية / الرياض – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م ،الطبعة: الثانية .

. شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا [ت ١٣٥٧ هـ] . دار القلم .

ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك [ت٦٧٢هـ] تح/ أ . د / عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث (١٤٠٢هـ ١٩٨٢م).

. شرح لطيف على لامية الأفعال لابن الناظم تح/ محمد حسن محمد يوسف ، دار الطباعة المحمدية ١٩٨٥م .

ـ شرح المفصل، لابن يعيش [ت٦٤٣هـ] عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .

. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش [ت٦٤٣هـ] تح/ د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب (١٣٩٣هـ ١٩٧٣م) .

. شرح الملوكي في التَّصريف ، لابن يعيش [ت٦٤٣هـ] تح. أ . د / محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي . دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (١٤٣٣هـ ٢٠١٢م) .

ـ صحيح مسلم بشرح النووي ، القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف محمد عبد العزيز النجار ، دار النشر/ مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م .

ـ فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح للسيوطي [ت٩١١هـ] ، لابن الطيب الفاسي [ت١١٧٠هـ] تح . د / محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة (١٤٢١هـ ٢٠٠٠م) .

ـ القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي [ت٨١٨ هـ] المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري [ت٦١٦هـ] ج١ تح/غازي مختار طليمات، ج٢ تح/ د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق (١٤١٦هـ ١٩٩٥م) .

ـ لسان العرب ، لابن منظور [ت٧١١هـ] دار صادر ، بيروت (١٤١٠هـ ١٩٩٠م) .

ـ مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل عَلَى ديوان رؤبة بن العجاج، اعتني بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، مكتبة ابن قتيبة.

. المساعد عَلَى تسهيل الفوائد، لابن عقيل [ت٧٦٩هـ] تح/ د / محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة (١٤٠٠هـ ١٩٨٠م) .

ـ المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع .

ـ المغني في تصريف الأفعال، للدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة [ت١٤٠٤هـ] ط٣ دار الحديث بالقاهرة (١٩٨٨م) .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ] تح . د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة/ سعيد الأفغاني ، ط ٥ دار الفكر ، بيروت (١٩٧٩م) .

. المقتضب ، لأبي العباس المبرد [ت٢٨٥هـ] تح / محمد عبد الخالق عضيمة [ت١٤٠٤هـ] ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة (١٣٨٦هـ) .

. المنصف شرح ابن جني [ت٣٩٢هـ] لكتاب التصريف، للمازني [ت٢٤٩هـ] تح/ إبراهيم مصطفى [ت١٩٦٢م]، وعبد الله أمين، ط مصطفى الحلبي بالقاهرة (١٣٧٣هـ ١٩٥٤م) .

. المواهب السنية على شرح الفرائد البهية نظم القواعد الفقهية مطبوع على هامش الأشباه والنظائر في الفروع ـ ط دار الفكر ، بدون تاريخ.

ـ النحو الوافي ، أ / عباس حسن ، ط ٦ دار المعارف بالقاهرة (١٩٨١م) .

. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان [ت٧٤٥هـ] تح . د / عبد الحسين الفتلي ، ط٢ مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٨هـ ١٩٨٨م) .

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي ت/ أ.د عبد العال سالم مكرم ط عالم الكتب – ١٤٢١هـ –٢٠٠١م.

ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق وشرح / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بدون تاريخ .

محتويات البحث

الموضوع

المقدمة ----------

تمهيد: (المراد بالمانع والمقتضي) ----------

المبحث الأول : من المسائل النحوية المتفرِّعة عن تقديم المانع على المقتضي. ----------

المسألة الأولى: بناء بعض الأسماء مع وجود المقتضي لإعرابها .

المسألة الثانية: إعراب نحو "أب، وأم" مع شبهه للحرف في الوضع.

المسألة الثالثة: إعراب " هذين وهاتين " مع وجود المقتضي لبنائهما.

المسألة الرابعة: إعراب " أيٍّ " الاستفهامية والشرطية مع شبهها بالحرف في المعنى . ----------

المسألة الخامسة: إعراب " اللذين واللتين وأيٍّ الموصولة ". ---

المسألة السادسة: لزوم بناء حروف المعاني المشبهة للأسماء في الوضع.

المسألة السابعة: ما تُقَدَّر فيه حركات الإعراب من الأسماء والأفعال للتعذُّر

المسألة الثامنة: ما تُقَدَّر فيه بعض حركات الإعراب من الأسماء والأفعال للثقل

المسألة التاسعة: تقدير الضم والفتح والكسر في المضاف إلى ياء المتكلِّم المسألة العاشرة: انفصال الضمير مع تأتي اتصاله للضرورة .

المسألة الحادية عشرة: لزوم زيادة نون الوقاية قبل ياء المتكلم في

جميع الأفعال. ----------

المسألة الثانية عشرة: وجوب تأخير الخبر .

المسألة الثالثة عشرة: وجوب تقديم الخبر .

المسألة الرابعة عشرة: وجوب تقديم الفاعل على المفعول .

المسألة الخامسة عشرة: وجوب تقديم المفعول على الفاعل .

المسألة السادسة عشرة: عدم صلاحية الجملة بعد المعرفة أو النكرة غير المحضة للحالية. ----------

المسألة السابعة عشرة: عدم صلاحية الجملة الواقعة بعد النكرة للنعتية .

المسألة الثامنة عشرة: العطف على مقتضى ظاهر الصناعة النحوية دون مراعاة المعنى .----------

المسألة التاسعة عشرة: زيادة الألف بين نون النسوة ونون التوكيد.

المسألة العشرون: وقوع الفاء وسطًا بين جُزْأَيْ جواب (أما) .

الفصل الثاني : أهم المسائل الصرفية المتفرِّعة عن تقديم المانع على المقتضي.

المسألة الأولى: ضمُّ أولِ المضارع الرُّباعيِّ ، وفتح أول مضارع غير الرباعي.

المسألة الثانية: ضم الثالث مع الأول من الماضي غير الثلاثي المبدوء بهمزة وصلٍ. ----------

المسألة الثالثة: تجنُّب العرب ضم الفاء في نحو: (لِمْتُ) وكسرها في نحو: (خُفْتُ) مبنيَّيْنِ للمفعول. ----------

المسألة الرابعة: فتح ما قبل آخر المضارع المبدوء ماضيه بتاء

زائدة للتخفيف.

المسألة الخامسة:عدم قلب الواو أو الياء ألفًا مع تحركهما وفتح ما قبلهما.

المسألة السادسة: تجنُّبُ قلب الواو ياء في نحو: (بويع وسوير).

المسألة السابعة: عدم قلب الواو ياء في نحو (اجْلوَّذ). ------

المسألة الثامنة: ترك إدغام المتماثلين في نحو: (قُووِمَ). -----

المسألة التاسعة: تحريك ثاني الساكنين مع كون أولهما مدًّا. ---

المسألة العاشرة: عدم حذف أول الساكنين مع كونه ألفًا. -----

الخاتمة . ----------

فهرس أهم المصادر والمراجع . ----------

فهرس المحتويات . ----------